مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

التقرير السنوي

الخـامس والسـتون

السنـــة المـالـيـــة

2021

مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA
www.cbl.ly

مصرف ليبيا المركزي

التقرير السنوي

الخامس والستون

السنة الماليـــة

2021

- حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2021
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسْمح الإقتباس من هذا التقرير، والرُجوع إليهِ، شريطة ذكر المصدر.

- تُوجّه جميع المُراسلات المُتَعَلِّقة بِهذا التقرير إلى إدارة البُحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:

- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بسم الله الرحمن الرحيم

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 3333591-21 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 4441488 – 21 (218) +

السويفت :CBLJLYLXXXX

الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.l y

الفروع

فرع بنغازي :

هاتف : 8/ 9091161 – 61 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 9091169 – 61 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 4 / 63750 – 54 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 5265142 - 54 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 3/ 627771 –71 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 621800 – 71 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 4773901 –21 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 4773903 – 21 (218) +

بريد إلكتروني : ecorestat@cbl.gov.l y

المحتويات

تقديم 7

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

التطورات الاقتصادية الدولية 11

- البطالة 14
- التضخم 15
- التجالرة العالمية 16
- أسعار الصرف 18
- التطورات النفطية الدولية 18

- أسعار النفط 18
- العرض 19
- الطلب 20

التطورات الاقتصادية الدولية 22

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً : القطاع الحقيقي

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 25
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 25
- الرقم القياسي لاسعار المستهلك والتضخم 30
- التطورات النفطية المحلية 33

ثانياً : المالية العامة

- المالية العامة لعام 2021 37

- الموقف التنفيذ للترتيبات المالية للسنة المالية 2021 38

الإيرادات 38

المصروفات 38

ثالثاً : القطاع الخارجي

- ميزان المدفوعات 42
  - الحساب الجاري 43
  - الحساب الرأسمالي والمالي 46
  - الميزان الكلي 46
- التجارة الخارجية 49

رابعاً : التطورات النقدية

- التطورات النقدية 60
  - القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها 60
  - عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه 61
  - سعر صرف الدينار الليبي 64
- مصرف ليبيا المركزي 66
  - جانب الأصول 66
  - جانب الخصوم 68
- أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي 71
- المصارف التجارية 76
  - جانب الاصول 79
  - جانب الخصوم 81
- المصرف الليبي الخارجي 85

تقديم

يوفر التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، تحليل لأهم التطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي، وقاعدة من البيانات والمعلومات للمؤسسات الاعتبارية والمهتمين بالشؤون الاقتصادية. حيث تناول التقرير السنوي الخامس والستون، أهم التطورات الاقتصادية والمالية على الصعيدين المحلي والدولي لعام 2021، بحيث استعرض الجزء الأول التطورات الاقتصادية والمالية الدولية، فيما استعرض الجزء الثاني التطورات الاقتصادية والمالية المحلية.
هذا ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي خلال عام 2021 نمواً نسبته 5.9% بعد إنكماش وصلت نسبته 3.1% خلال عام 2020، فيما شهدت اقتصادات البلدان المتقدمة خلال العام موضوع التقرير انتعاشاً ليحقق نمواً نسبته 5.2% بدل الانكماش الذي تعرضت له هذه الاقتصادات خلال عام 2020 والذي وصل 4.5%.
هذا وقد شهدت اقتصادات البلدان النامية هي الأخرى نمواً نسبته 6.4% بدل انكماش وصل 2.1% خلال عام 2020 .

على المستوى المحلي، شهدت ليبيا أحداث اقتصادية متباينة خلال العام 2021، فمن بداية متفائلة إلى نهاية غير سارة، بفعل انسداد الأوضاع السياسية وضبابية المستقبل الاقتصادي.
وفي ظل متابعة مصرف ليبيا المركزي لتطور مؤشرات الاقتصاد الوطني وما آلا إليه الوضع الاقتصادي بعد سلسلة من الإجراءات والسياسات النقدية وعلى رأسها سياسة سعر الصرف، عمد المصرف خلال عام 2021، على تعديل قيمة الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي، أي ما يعادل 4.48 دينار ليبي مقابل الدولار الأمريكي، بحيث يسري هذا التعديل على كافة استعمالات النقد الأجنبي الحكومية والتجارية والشخصية وإلغاء التعامل بسعران للصرف الذي كان سارياً منذ عام 2018. وذلك بهدف تقليل فجوة سعر الصرف وهو ما تحقق بشكل نسبي، إذ تراجع حجم تداول العملة خارج المصارف بنحو 7 مليارات دينار.
هذا فقد حقق الإنتاج النفطي انتعشاً خلال العام 2021، حيث بلغ متوسط إنتاج النفط 1.2 مليون برميل يومياً.

وبلغ معدل التضخم في ليبيا 2.8% خلال العام، حيث ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 275.7 نقطة مقابل 268.2 نقطة خلال الفترة ذاتها من العام 2020، أي بزيادة بلغت 7.5 نقطة على أساس سنوي، فيما جاءت أعلى نسبة في قطاعات النقل والمواد الغذائية والاثاث والأجهزة المنزلية والاتصالات والصحة.

وفيما يتعلق بالميزانية العامة: فقد حققت الميزانية العامة لعام 2021 فائضاً بلغ 19.5 مليار دينار حيث بلغت الايرادات 105.6 مليار دينار شكلت منها الايرادات النفطية ما نسبته 97% لتصل نحو 103.4 مليار دينار. فيما بلغ إجمالي النفقات العامة نحو 86.1 مليار دينار، استحوذ بند المرتبات وما في حكمها ما نسبته 38.4% من إجمالي النفقات لتصل 33.1 مليار دينار. ويعود التحسن الملحوظ في الميزانية العامة إلى إجراءات تعديل سعر صرف الدينار الليبي في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي، الذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والمصحوب بارتفاع معدلات الانتاج.

على صعيد القطاع المصرفي: فقد أظهر المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي خلال عام 2021، (عدا الحسابات النظامية) ارتفاعاً بلغ 285.7 مليار دينار، ليصل نحو 484.9 مليار دينار مقابل 199.3 مليار دينار في نهاية عام 2020. هذا وقد تركز هذا الارتفاع للمركز المالي للمصرف في أصول العمليات المصرفية التي بلغت 450.3 مليار دينار مقابل 158.5 مليار دينار خلال عام 2020، مسجلة بذلك ارتفاعاً بلغ 291.9 مليار دينار وما نسبته 92.9%. فيما سجلت أصول اصدار العملة انخفاضاً بلغ 6.3 مليار دينار لتصل نحو 34.6 مليار دينار بدل إن بلغت خلال عام 2020 نحو 40.9 مليار دينار.

فيما أظهرت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية خلال عام 2021، ارتفاعاً بلغ نحو 26.9 مليار دينار لتصل 181.6 مليار دينار مقابل 154.7 مليار دينار خلال عام 2020، حيث بلغت القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية نحو 19.6 مليار دينار مقابل نحو 17.0 مليار دينار مسجلة بذلك ارتفاعاً بلغ 2.6 مليار دينار وما نسبته 15.5%. في حين سجلت ودائع العملاء انخفاضاً بلغ 10.1 مليار دينار وما نسبته 9.9% لتصل نحو 92.1 مليار دينار مقابل 102.2 مليار دينار لذات الفترة.

وإذ يقدم مصرف ليبيا المركزي هذا التقرير فإنه يتوجه بالشكر والامتنان إلى كافة المؤسسات، على مجهوداتها وتعاونها المثمر في توفير البيانات وتذليل كافة العراقيل لتنفيذ السياسات والإجراءات التي عمد المصرف على تنفيذها خلال العام موضوع التقرير، والتي مكّنت المصرف من تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية وعلى رأسها أهداف سياسة سعر الصرف.

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الاول

التطورات الاقتصادية الدولية

التطورات الاقتصادية الدولية

لا يزال التعافي الاقتصادي العالمي جارياً، في وقت تشهد فيه الجائحة موجة عدوى جديدة. ويبدو أن التصدعات التي أحدثها مرض كورونا المُستجد ستستمر لفترة أطول، فمن المُتوقع أن تترك مظاهر التباعد قصيرة الأجل بصمات دائمة على الأداء الاقتصادي متوسط الأجل. وتمثل توفر اللقاحات والدعم المُبكر الذي تقدمه الحكومات المحركين الأساسيين وراء أداء الاقتصاد. وقد حقق الاقتصاد العالمي نمواً نسبته 5.9% خلال عام 2021، بينما تُشير التوقعات إلى تحقيق نمو يتراوح بين 4.0 إلى 6.0% خلال 2022، وبالرغم من حالة عدم اليقين التب شهدتها دول العالم بشأن مدى السرعة التي يمكن بها التغلب على الجائحة، نتيجة لسرعة انتشار سلالة "دلتا" ومخاطر ظهور سلالات متحورة جديدة. وأصبح الاختيار بين بدائل السياسات واجراءات الحد من انتشارها أكثر صعوبة. ورغم تغير توقعات نمو الاقتصاد العالمي منذ مطلع العام وحتى نهايته فإنها ظلت بمعدلات إيجابية.

في الولايات المتحدة الأمريكية، أظهرت البيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.7% خلال عام 2021، في أقوى وتيرة نمو سنوية منذ عام 1984. على الرغم من حالة الانكماش التي تعرض لها أكبر اقتصاد في العالم بنسبة 3.4% في 2020، وذلك بسبب تأثيرات جائحة كورونا. وحسب البيانات، نما الناتج المحلي الأمريكي في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة 6.9%، بعد نمو 2.3% في الربع الثالث من نفس العام. وارتفعت الاستثمارات الثابتة بنسبة 1.3% في الربع الرابع، بعد انكماشها 0.9% الربع الثالث من 2021. وسجل إنفاق المستهلكين نموا بنسبة 3.3%، مقابل 2.0% خلال الربع الثالث. فيما تراجعت توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد الأمريكي إلى 4.0% في 2022، بدل 5.2% وفق توقعاته لشهر أكتوبر 2021.

وفي منطقة اليورو تشير البيانات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 0.3% الربع الرابع من العام 2021، مقارنة بالربع الثالث من نفس العام. كما أن الناتج المحلي نما بـ 2.3% في الربع الثالث 2021، و4.6% في الربع الرابع 2020. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي بنسبة 0.4% في الربع الأخير 2021، مقارنة بـ 2.2% للربع الثالث، و4.8% في الربع الأخير 2020. يعود تباطؤ النمو في منطقة اليورو في الربع الأخير من العام موضوع التقرير إلى التبعات التي خلفها متحور أوميكرون على الاقتصاد

العالمي ككل. وقد سجل اقتصاد منطقة اليورو نموا بنسبة 5.2% خلال العام 2021. وكما أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي ارتفع معدّل التوظيف بنسبة 0.5% في منطقة اليورو في الربع الأخير 2021، مقارنة بالربع الثالث حيث ارتفع بـ 1.0% في منطقة اليورو. هذا فقد سجل معدل التوظيف خلال عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 1.1% في منطقة اليورو 4.3%. أما فيما يتعلق بالاقتصاد الصيني، فقد نما بنسبة 8.1% خلال عام 2021، مقارنة بنمو نسبته 2.3% في 2020، مدفوعاً بتحسن معدل الطلب الكلي المحلي والخارجي، وتسارع وتيرة التعافي من جائحة كورونا. وكانت الصين تتوقع نمواً بنسبة 60% خلال عام 2021. ويعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين في 2021، الأعلى منذ نحو 9 سنوات، في وقت تشهد فيه البلاد عودة تسجيل إصابات بفيروس كورونا، منذ الربع الأخير الماضي. وخلال الربع الأخير من 2021، تباطأ نمو الاقتصاد الصيني إلى 4.0%، مقارنة مع 4.9% في الربع الثالث، و7.9% في الربع الثاني و18.3% للربع الأول خلال عام 2021. وبحسب البيانات فإن الاقتصاد الصيني يواجه ضغوطاً من عدة اتجاهات خلال الربع الأخير عام 2021، مرتبطة بـ عودة انكماش الطلب، وضغوط على سلاسل التوريد، وخفض التوقعات. وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصين 114.37 تريليون يوان أي ما يُعادل (18 تريليون دولار أمريكي) عام 2021. وكما أن الاستهلاك النهائي أسهم بنسبة 65.4% في توسع الناتج المحلي الإجمالي، بينما ساهم صافي الصادرات بنسبة 20.9%.

أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعد مرور عامين تقريباً على تفشي جائحة فيروس كورونا، لا تزال مسارات التعافي الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعيفة ومتفاوتة. ويتوقف أداء كل اقتصاد من الاقتصادات العشرين بالمنطقة على مدى تأثره بتقلبات أسعار النفط، وأيضاً على مدى نجاحه في إدارة هذه الجائحة واحتواء التدعيات الناجمة عنها. ولذا فإن التنبؤات بتحقيق المنطقة معدل نمو في المتوسط 2.8% في إجمالي ناتجها المحلي في 2021، وارتفاعه في العام التالي ليصل إلى 4.2% في حالة انحسار الجائحة، تُخفي فروقاً فيما بين بلدانها. وبالإضافة إلى حصيلة الخسائر البشرية المأساوية التي تسببت فيها الأزمة الصحية العالمية في 2021/2020، فقد أظهرت مدى توقف الأداء الاقتصادي على الجهود المبذولة للتصدي لهذه الجائحة. وتُعد اقتصادات المنطقة ضمن بلدان العالم التي تدفع حالياً ثمن قصور استثماراتها لعشرات السنين في مجال الصحة العامة. والواقع أن معظم بلدان

المنطقة واجهت هذه الجائحة وهي شديدة الثقة في قدراتها، وبدون استعداد كافٍ للتغلب عليها، كما ستؤثر معدلات التلقيح في تعافيها الاقتصادي. ومرة أخرى، تبدو الآفاق المستقبلية متفاوتة، مع تقدم البلدان الأكثر ثراء في هذا الصدد. وبحلول ديسمبر، كانت الإمارات العربية المتحدة قد حققت أعلى نسبة تلقيح كامل بين سكانها في العالم وصلت 90.0%، بينما قامت اليمن بتلقيح 1.0% فقط من سكانها. ومن الضروري توزيع اللقاحات على نحو أكثر إنصافاً في أنحاء المنطقة من أجل تحقيق التعافي. وفي بعض أجزاء المنطقة، يؤدي عدم استقرار الأوضاع السياسية وأوضاع الهشاشة والصراع إلى تفاقم التحديات التي تواجهها الحكومات في سعيها للتصدي للجائحة. ففي لبنان، كان للانهيار الاقتصادي تأثير مأساوي على المرافق العامة وسبل كسب العيش للسكان. وفي اليمن وسوريا، ترافق استمرار الصراع المسلح مع تفشي الجائحة ليغوص الاثنان في أزمة أكثر عمقاً. ويأتي التواضع في معدل التعافي الاقتصادي الذي تشهده المنطقة حالياً في أعقاب انكماش بنسبة 3.8% في إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، أي بزيادة قدرها 0.6 نقطة مئوية عن توقعاتنا في أبريل من ذلك العام. وبشكل عام، تواجه المنطقة تعافياً ضعيفاً يشوبه قدر كبير من عدم اليقين، حيث تذهب التقديرات إلى أن التكلفة التراكمية للجائحة من حيث خسائر إجمالي الناتج المحلي ستبلغ نحو 200 مليار دولار بنهاية العام موضوع التقرير. ويتم حساب هذه التكلفة عن طريق المقارنة بين إجمالي الناتج المحلي للمنطقة وبين ما يمكن أن يكون عليه الحال في غياب الجائحة. ويبعث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي غالباً ما يُعد مقياساً أكثر دقة لمستوى المعيشة برسالة أكثر مدعاة للقلق، حيث أدت الزيادة المتوقعة بنسبة 1.1% في عام 2021، بعد هبوط بنسبة 5.4% في 2020، إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 4.3% عن مستواه في 2019. وقد أدى الاقتراض الكبير الذي اضطرت حكومات بلدان المنطقة إليه لتمويل بنود الإنفاق الطارئ على الخدمات الصحة والرعاية الاجتماعية إلى ارتفاع حجم الديون الحكومية بصورة كبيرة للغاية. ومن المتوقع أن يتراجع متوسط نسبة الدين العام في بلدان المنطقة من 56.3% إلى 53.6%، في حين يتوقع أن تشهد بلدان المنطقة النامية المستوردة للنفط ارتفاع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 90.4% إلى 92.3% في عام 2021، مع بقاء عجوزات المالية العامة على ارتفاعها.

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقية في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2020	2021
العالم:	**-3.1**	**5.9**
البلدان الصناعية:	**-4.5**	**5.0**
الولايات المتحدة الأمريكية	-3.4	5.6
دول منطقة اليورو	-6.4	5.2
اليابان	-4.5	1.6
المملكة المتحدة	-9.4	7.2
دول صناعية أخرى	-5.2	4.7
الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية (*):	**-2.0**	**6.5**
الدول الناشئة والنامية في أوروبا	**-1.8**	**6.5**
الدول الناشئة والنامية في آسيا	**-0.9**	**7.2**
– الصين	2.3	8.1
دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	**-2.8**	**4.2**
– المملكة العربية السعودية	-4.1	2.9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	**-6.9**	**6.8**
إفريقيا جنوب الصحراء	**-1.7**	**4.0**

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2020.

* الأسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك.

البطالة:

مع تحسن الأداء الاقتصادي للدول حول العالم، نتيجة للرفع التدريجي للقيود الإقتصادية والصحية التي كانت مفروضة جراء تفشي فيروس كوفيد-19، وعودت الأنشطة التجارية للعمل من جديد، وانعكس هذا التحسن إيجابياً على معدلات البطالة حول العالم، ففي الدول الصناعية انخفض معدل البطالة خلال عام 2021 ليصل إلى 5.6%، مقابل 6.6% عام 2020، وانخفضت أيضاً معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2021 لتصل إلى 5.4%، مقارنةً بمعدل وصل 8.1% في عام 2020، حيث أفاد مكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمل ارتفاع إجمالي التوظيف خلال عام 2021 في قطاعات مختلفة تشمل قطاع الترفيه والضيافة، والخدمات المهنية والتجارية، والتصنيع، والبناء، والنقل والتخزين. في حين شهدت معدلات البطالة في المملكة المتحدة انخفاضاً طفيفاً في عام 2021 لتصل إلى 4.5%، مقارنة بمعدل بلغ 4.6% في عام 2020. كما شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو انخفاضاً وصل إلى 7.8% في عام 2021، مقابل 8.0% خلال عام 2020، ويعزى هذا الانخفاض في انخفاض نسب البطالة في الدول الأعضاء، حيث أدى انتعاش الاقتصاد الأوروبي منذ الربع الثاني 2021، بعد الانتكاسة الناجمة عن وباء كوفيد-19، إلى تحسن

في سوق العمل. أما بالنسبة لمصر وتونس انخفضت معدلات البطالة فيهما خلال عام 2021 لتصل إلى 7.3% و16.2% على التوالي.

جدول رقم (2): معدلات البطالة في الدول الصناعية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2020	2021
الدول الصناعية	6.6	5.6
الولايات المتحدة الأمريكية	8.1	5.4
دول منطقة اليورو	8.0	7.8
المملكة المتحدة	4.6	4.5
اليابان	2.8	2.8
ألمانيا	3.6	3.6
مصر	8.3	7.3
تونس	17.4	16.2
أسبانيا	15.5	14.8

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التضخم:**

شهدت معدلات التضخم العالمية ارتفاعاً في عام 2021 وذلك بسبب الرفع التدريجي للقيود المرتبطة بالأزمة الصحية، وعودة النشاط الاقتصادي للعمل من جديد بعد ارتفاع معدلات التحصين ضد فيروس كورونا وبداية انحسار الأزمة الصحية، فقد شهدت معدلات التضخم في الدول الصناعية ارتفاعاً ملحوظ في عام 2021، لتصل إلى 3.1%، مقابل 0.7% في عام 2020، في حين ارتفعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ في دول منطقة اليورو لتصل إلى 2.6% في عام 2021، مقارنةً بمعدل بلغ 0.3% في عام 2020، كذلك الحال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فقد شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً ملحوظاً أيضاً مقارنةً بعام 2020، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة هذا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، اما فيما يخص المملكة المتحدة فكانت أسعار الغذاء والخدمات وتكاليف الطاقة المنزلية هي السبب الرئيس في ارتفاع التضخم. وارتفعت أيضاً معدلات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة لتصل إلى 5.9% في عام 2021، مقابل 5.2% في عام 2020، وجاء هذا الارتفاع كمحصلة للزيادة الحاصلة في معدلات التضخم في كل من الدول الناشئة والنامية في أوروبا، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ودول الشرق الأوسط وشمال وأسيا الوسطى، حيث وصلت مستويات التضخم فيها نسبة 9.6% و9.8%

و12.8% على الترتيب في عام 2021، مقارنة بنسب بلغت 5.4% و6.4% و10.4% في عام 2020.

جدول رقم (3) : معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2020	2021
الدول الصناعية:	**0.7**	**3.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.3	4.7
دول منطقة اليورو	0.3	2.6
اليابان	0.0	−0.2
المملكة المتحدة	0.9	2.6
الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية:	**5.2**	**5.9**
الدول الناشئة والنامية في أوروبا	5.4	9.6
الدول الناشئة والنامية في آسيا	3.2	2.2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6.4	9.8
دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	10.4	12.8
إفريقيا جنوب الصحراء	10.1	11.0

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

- **التجارة العالمية:**

انتعشت معدلات نمو التجارة العالمية خلال عام 2021 ليصل إلى 10.6%، مقابل معدل انكماش بلغت نسبته 7.8% عام 2020، ويرجع هذا الزخم في التجارة العالمية إلى العودة القوية للنشاط الاقتصادي في معظم دول العالم بسبب الرفع التدريجي للقيود المرتبطة بفيروس كورونا بعد ان ارتفعت معدلات التحصين ضد الفيروس في جميع أنحاء العالم. وشهد كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول الصناعية ارتفاعاً ملحوظاً، حيث وصل معدل نمو صادراتها في عام 2021 إلى 9.5%، مقابل معدل انكماش بلغ 8.9% في عام 2020، وارتفعت وتيرة نمو واردات هذه المجموعة من الدول بمعدل بلغ 10.0% عام 2021، مقابل معدل انكماش بلغ 8.3% في عام 2020. أما فيما يتعلق بالدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى فقد شهد معدل نمو صادراتها ارتفاعاً ملحوظاً أيضاً بمعدل بلغ 12.5% عام 2021، مقابل −4.9% عام 2020، وقد شهدت معدلات نمو واردات هذه المجموعة من الدول ارتفاعاً أيضاً وصل إلى 11.7% عام 2021، مقابل −7.9% خلال عام 2021، وذلك بسبب تحسن الظروف الاقتصادية لدول هذه المجموعة بعد تقيد هذه الدول بالإجراءات الاحترازية اللازمة لاحتواء انتشار كوفيد−19، حيث شهدت كل من الهند، روسيا انتعاشا قوياً في النشاط التجاري.

جدول رقم (4) : معدلات نمو التجارة العالمية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2020	2021
إجمالي التجارة العالمية	7.8-	10.6
الدول الصناعية:		
الصادرات	8.9-	9.5
الواردات	8.3-	10.0
الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية:		
الصادرات	4.9-	12.5
الواردات	7.9-	11.7

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2021 تطورات متباينة في فوائض وعجوزات العديد من البلدان، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري الإجمالي للدول الصناعية من 125.5 مليار دولار عام 2020، ليصل إلى 435.2 مليار دولار عام 2021، وذلك كمحصلة لارتفاع فوائض الحساب الجاري لكل من دول منطقة اليورو واليابان ومجموعة الدول الصناعية الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض عجز الحساب الجاري للمملكة المتحدة. أما على صعيد الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فارتفعت فوائض الحسابات الجارية الإجمالية فيها لتصل إلى 325.7 مليار دولار لعام 2021، مقارنةً بفائض بلغ 156.2 مليار دولار عام 2020، ويرجع السبب الرئيسي إلى ارتفاع فوائض الحسابات الجارية لمعظم دول هذه المجموعة.

جدول رقم (5): الحسابات الجارية

" مليار دولار "

مجموعة الدول	2020	2021
الدول الصناعية:	**125.5**	**435.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	619.7-	846.4-
دول منطقة اليورو	209.5	337.6
اليابان	147.9	197.3
المملكة المتحدة	86.6-	46.9-
دول صناعية أخري	379.8	582.9
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:	**156.2**	**325.7**
الدول الناشئة والنامية في أوروبا	1.9	66.1
الدول الناشئة والنامية في آسيا	319.2	252.0
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	15.5-	102.8-
الشرق الأوسط وأسيا الوسطى	102.9-	130.3
إفريقيا جنوب الصحراء	46.5-	19.9-

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

أسعار الصرف:

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل بعض العملات الرئيسية خلال العام 2021، حيث ارتفع الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني بنسبة بلغت 7.1%، ليصل سعر صرفه 159.85 ين ياباني للدولار عام 2021 مُقابل 149.26 ين ياباني للدولار الواحد في عام 2020. وكذلك أرتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مُقابل الجُنيه الإسترليني بنسبة بلغت 3.0% ليصل إلى 0.9599 جنيه للدولار في عام 2021 بعد أن كان 0.9317 جُنيه إسترليني للدولار الأمريكي في عام 2020. بينما انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة 8.0% مُقابل الايوان الصيني في عام 2021 حيثُ سجل سعر 8.916 ايوان لكل دولار بعد أن كان 9.6862 في عام 2020. وكذلك انخفض الدولار بنسبة 4.3% مُقابل اليورو ليسجل سعر 0.8081 يورو لكل دولار في عام 2021 مُقابل سعر 0.8447 في عام 2020. وانخفض أيضاً الدولار مُقابل الفرنك السويسري حيثُ سجل سعر 0.7765 فرنكاً سويسرياً لكل دولار في عام 2021 مقابل 0.7803 فرنك للدولار في عام 2020، أي بانخفاض بلغت نسبته 0.5%.

جدول رقم (6): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

" وحدات من العملة لكل دولار"

العملة	2020	2021
اليورو	0.8447	0.8081
الجنيه الاسترليني	0.9317	0.9599
الين الياباني	149.255	159.848
الفرنك السويسري	0.7803	0.7765
اليوان الصيني	9.6862	8.9160

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

أسعار النفط:

شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية انتعاشاً ملحوظاً خلال عام 2021، حيث ارتفع متوسط سعر سلة الأوبك بنسبة 68.5%، أي بمقدار28.35 دولار للبرميل، ليصل إلى 69.72 دولار للبرميل خلال عام 2021، مقابل 41.37 دولار للبرميل خلال عام 2020، وكان السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع تخفيف القيود المرتبطة بوباء كورونا نتيجة لزيادة معدلات التطعيم ضد فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، وساهم أيضاً النمو الاقتصادي

العالمي خلال عام 2021 في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكانت الزيادة في الكميات المطلوبة من الطلب النفط الخام أكبر من زيادة الكميات المعروضة في الأسواق العالمية. ويرجع السبب الرئيسي في تباطؤ إنتاج النفط الخام إلى تخفيضات إنتاج "أوبك +" والتي بدأت في أواخر عام 2020. حيث أعلنت أوبك ودول أخرى، مثل روسيا، في ديسمبر 2020 أنها ستستمر في وضع حدود للإنتاج النفط الخام طوال عام 2021 لدعم ارتفاع أسعار النفط الخام.

جدول رقم (7): متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

"دولاراً للبرميل"

الفترة	2020	2021
الربع الأول	51.52	60.00
الربع الثاني	26.63	67.35
الربع الثالث	43.37	72.58
الربع الرابع	43.95	78.95
متوسط العام	**41.37**	**69.72**

المصدر: منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الاوبك)، قاعدة بيانات الأسعار.

العرض والطلب من النفط الخام:

أولا: العرض:

ارتفع إجمالي العرض من النفط الخام في الأسواق العالمية خلال العام 2021 بمقدار 1.35 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 1.44%، ليصل إجمالي العرض العالمي إلى 95.10 مليون برميل في اليوم، مقارنة بـ 93.75 مليون برميل خلال في عام 2020. وجاء هذا الارتفاع بدعم من إمدادات منظمة الأوبك من النفط الخام، حيث ارتفعت الصادرات النفطية لمجموعة دول المنظمة بنسبة 2.21%، أي بمقدار 0.68 مليون برميل يومياً، لتصل الكميات المصدَرة من دول المنظمة خلال عام 2021 إلى 31.46 مليون برميل يومياً، مقابل كميات بلغت 30.78 مليون برميل يومياَ خلال نفس الفترة من العام الماضي، إلا أن هذه الزيادة لم تصل بإنتاج النفط الخام إلى مستويات الإنتاج المُثلى لأعضاء المنظمة وذلك بسبب التزام الدول الأعضاء بالمنظمة بالإضافة إلى بعض الدول من خارج المنظمة "أبرزها روسيا" باتفاقية خفض الإنتاج والتي ستستمر في وضع حدود للإنتاج النفط الخام طوال عام 2021.

وقد ساهم أيضاً ارتفاع إنتاج كل من أمريكا الشمالية والجنوبية "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" في زيادة المعروض من النفط الخام في الأسواق العالمية، حيث إرتفع الإنتاج بواقع 0.47 مليون برميل يومياً، أي بنسبة 1.90%، ليصل الإنتاج إلى 25.17 مليون برميل يومياً خلال الفترة موضوع التقرير، مقابل 24.70 مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة من العام الماضي، ويرجع السبب في ذلك إلى العودة التدريجية للعديد من الحقول والمنصات النفطية للإنتاج بعد رفع القيود المرتبطة بوباء كورونا.

جدول رقم (8): العرض العالمي من النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**29.12**	**29.46**	**0.34**	**1.17**
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.70	25.17	0.47	1.90
أوروبا	3.90	3.79	−0.11	−2.82
دول المحيط الهادي	0.52	0.50	−0.02	−3.85
دول خارج المنظمة:	**31.70**	**31.90**	**0.2**	**0.63**
الاتحاد السوفيتي سابقا	10.59	10.8	0.21	1.98
اوروبا	2.91	2.93	0.02	0.69
دول أروبية أخرى	0.12	0.11	−0.01	−8.33
الصين	4.16	4.32	0.16	3.85
الهند	0.77	0.75	−0.02	−2.60
دول آسيوية أخرى	2.51	2.42	−0.09	−3.59
أمريكا اللاتينية	6.04	5.99	−0.05	−0.83
الشرق الأوسط	3.19	3.24	0.05	1.57
إفريقيا	1.41	1.34	−0.07	−4.96
منظمة الأوبك	**30.78**	**31.46**	**0.68**	**2.21**
نفط خام	25.65	26.32	0.67	2.61
غاز مسال	5.13	5.14	0.01	0.19
عائدات التكرار	**2.15**	**2.28**	**0.13**	**6.05**
إجمالي العرض العالمي	**93.75**	**95.10**	**1.35**	**1.44**

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير −2021" – منظمة الأوبك.

ثانيا: الطلب على النفط في الأسواق العالمية:

ارتفع إجمالي الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2021 بنسبة 6.20%، أي بمقدار 5.64 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 96.62 مليون برميل في اليوم، مقابل 90.98 مليون برميل في اليوم خلال عام 2020، وجاءت هذه الزيادة في الطلب على النفط

الخام بشكل رئيسي من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث ارتفع طلب مجموعة دول المنظمة من النفط الخام بمقدار 2.51 مليون برميل يومياً، أي بنسبة 5.97%، ليصل إجمالي الطلب على النفط الخام إلى 44.53 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021، مقارنة بـ 42.02 مليون برميل في اليوم خلال عام 2020، جاء هذا الارتفاع مدفوعا بالزخم الذي شهدته الأنشطة الاقتصادية في دول المنظمة بعد رفع القيود التي كانت مفروضة على جميع القطاعات الاقتصادية بسبب وباء كورونا، وقد شهدت أيضاً جميع الدول زيادة في معدلات الطلب على النفط الخام وبمستويات مختلفة وذلك بسبب تفاوت نسب عودة النشاط الاقتصادي ورفع القيود من دولة إلى أخرى.

جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**42.02**	**44.53**	**2.51**	**5.97**
أمريكا الشمالية والجنوبية	22.44	24.16	1.72	7.66
منها: الولايات المتحدة الامريكية	18.35	19.95	1.6	8.72
أوروبا	12.44	12.98	0.54	4.34
دول المحيط الهادي	7.14	7.39	0.25	3.50
إجمالي الدول النامية	**30.28**	**32.02**	**1.74**	**5.75**
دول آسيوية أخرى	8.13	8.63	0.5	6.15
الهند	4.51	4.84	0.33	7.32
أمريكا اللاتينية	6.01	6.30	0.29	4.83
الشرق الأوسط	7.55	7.99	0.44	5.83
إفريقيا	4.08	4.26	0.18	4.41
إجمالي الأقاليم الأخرى	**18.68**	**20.07**	**1.39**	**7.44**
الاتحاد السوفيتي سابقا	3.39	3.61	0.22	6.49
أوروبا الأخرى	0.7	0.75	0.05	7.14
دول يرو آسيوية	1.07	1.21	0.14	13.08
الصين	13.52	14.50	0.98	7.25
إجمالي الطلب العالمي	**90.98**	**96.62**	**5.64**	**6.20**

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير – 2022" – منظمة الأوبك

التطورات الاقتصادية العربية:

شهدت الدول العربية تحس نسبياً في الأداء الاقتصادي العام خلال عام 2021 مقارنة مع عام 2020، حيث بدأت العديد من الدول في التعافي من آثار جائحة كوفيد-19، وإن كان هذا التعافي متبايناً، نتيجة اختلاف معالجات الوضع الوبائي، وفاعلية السياسات والإجراءات المتخذة لدعم الاقتصاد، ومدى التأثر بالأداء الاقتصادي لأهم الشركاء التجاريين في الخارج، والخصائص الهيكلية لكل اقتصاد قبل بداية الجائحة.

ارتفعت أسعار النفط الخامة في الأسواق العالمية خلال عام 2021، نتيجة تحسن نسبي في الوضع الوبائي في العالم وانتعاش الاقتصاد الدولي، مما أدى إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل أسرع من المعروض، وانخفاض المخزون النفطي العالمي. أثر هذا التطور، إضافة إلى ما آلت إليه اتفاقية "أوبك+" ما بين الدول الأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، والدول الرئيسية المنتجة له من خارج المنظمة حول حصص إنتاج النفط، إيجابياً في الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط. أما في الدول العربية الأخرى، فكان التعافي محدوداً في ظل استمرار الآثار الاقتصادية التي أحدثها الوباء ولا سيما في قطاعي النقل والسياحة، وبطء تعافي الطلب الخارج نتيجة النمو المتواضع في اقتصادات أهم الشركاء التجاريين، فضلاً عن تواصل تأثيرات الأوضاع الداخلية غير مواجهة في الأداء الاقتصادي في بعض هذه الدول.

نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية مجتمعة بنحو13.9% في عام 2021، حيث بلغ حوالي2,881 مليار دولار أمريكي في عام 2021، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2021 بنحو 3.9% بالمقارنة مع انكماش بلغ حوالي 5.8% في عام 2020. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مجموعة دول العربية المصدرة للنفط بنسبة 4.5% في عام 2021، وارتفع الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بحوالي 2.6%. أما في مجموعة دول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5%. تباين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب ظروف كل دولة، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 6,058 دولار أمريكي في عام 2020 إلى حوالي 6,786 دولار أمريكي في عام 2021، أي بزيادة بلغت نحو 12.0%.

ارتفعت معدلات التضخم في عام 2021 في معظم الدول العربية، مدفوعة بعدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف الطاقة، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، نتيجة التقلبات المستمرة خلال السنة في سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع الطلب على السلع نتيجة بدء التعافي الاقتصادي في عدة مناطق في العالم. باستثناء السودان ولبنان وسوريا واليمن، التي شهدت معدلات مرتفعة للتضخم في عام 2020 في ظل التطورات الداخلية غير المواتية، فقد بلغ متوسط معدل التضخم في بقية الدول العربية حوالي 2.7% في عام 2021 مقابل متوسط بلغ نحو 1.5% في عام 2020.

يُبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاع حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2021 حوالي 5.9% ليصل إلى حوالي 22.9% بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وارتفاع كميات إنتاجه في إطار اتفاقية "أوبك+"، وهو ما أثر في الأداء الاقتصادي وفي الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث تراجعت مساهمة بقية القطاعات في الناتج. وتُظهر معدلات النمو القطاعي بالأسعار الثابتة، تحسن أداء معظم القطاعات وكان قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات استفادة من تعافي الدول من الجائحة. كما تراجعت حصة بنود الإنفاق الرئيسية خلال عام 2021 في معظم الدول العربية، وخاصة الاستهلاك العائلي والاستثمار، بسبب الآثار التراكمية لجائحة كوفيد-19 التي أثرت على مستوى النشاط الاقتصادي، وأيضا نتيجة ارتفاع حصة الصادرات العالمية من السلع والخدمات، إثر انتعاش الطلب العالمي على مختلف السلع وخاصة النفط.

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية

التطورات الاقتصادية المحلية

●الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

تشير البيانات الاولية المتوفرة من ادارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2021، وذلك نتيجة الارتفاع في انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بعد استئناف الانتاج وعودة النشاط للموانئ النفطية، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 80.8%، مقابل معدل انخفاض بلغ حوالي 46.8% في عام 2020.

ويأتي هذا النمو كمحصلة لإرتفاع معدل نمو الناتج المحلي النفطي بحوالي 160.6%، و كذلك ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بحوالي 17.5%، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2021 (أسعار2013) نحو 110.3 مليار دينار، مقابل 61.1 مليار دينار في عام 2020، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي 70.3 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 39.9 مليار دينار.

وقد أدى هذا النمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 8,160.6 دينار خلال عام 2020، إلى14,551.9 دينار خلال عام 2021.

●الناتج المحلي الإجمالي الاسمي :

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته 111.2% ليصل إلى 231.2 مليار دينار، مقارنة بنحو 109.5 مليار دينار خلال عام 2020. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع إنتاج وأسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي النفطي من 42.3 مليار دينار خلال عام 2020 إلى حوالي 150.1 مليار دينار أي ما نسبته 254.6% من الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك ارتفع الناتج المحلي غير النفطي من 67.2 مليار دينار في عام 2020 إلى حوالي 81.1 مليار دينار عام 2021، اي ما نسبته 20.8%.

وقد أدى هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 14,506.4 دينار خلال عام 2020، إلى 30,003.0 دينار خلال عام 2021.

جدول رقم (10) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2018	2019	2020*	2021*	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	1,361.9	-	-	-	-
صيد الأسماك	46.0	-	-	-	-
التعدين واستغلال المحاجر	63,580.2	-	-	-	-
الصناعات التحويلية	2,672.9	-	-	-	-
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,008.2	-	-	-	-
الإنشاءات	1,669.4	-	-	-	-
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	3,794.8	-	-	-	-
الفنادق والمطاعم	87.0	-	-	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	4,504.7	-	-	-	-
الوساطة المالية	3,094.4	-	-	-	-
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,998.8	-	-	-	-
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	21,786.0	-	-	-	-
التعليم**	27.5	-	-	-	-
الصحة والعمل الاجتماعي**	104.8	-	-	-	-
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	55.0	-	-	-	-
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-348.7	-	-	-	-
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	**112,442.8**	**99,113.0**	**61,008.9**	**110,303.6**	**80.8**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	64,354.8	57,318.1	26,990.0	70,324.0	160.6
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	48,008.0	41,794.9	34,019.0	39,979.0	17.5

المصدر : وزارة للتخطيط .

* بيانات أولية .

** تشمل القطاعين الخاص والعام.

- غير متوفر .

جدول رقم (11) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

" نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2018	2019	2020*	2021*
الزراعة والصيد والحراجة	1.21	–	–	–
صيد الأسماك	0.04	–	–	–
التعدين واستغلال المحاجر	56.54	–	–	–
الصناعات التحويلية	2.38	–	–	–
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.79	–	–	–
الإنشاءات	1.48	–	–	–
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	3.37	–	–	–
الفنادق والمطاعم	0.08	–	–	–
النقل والتخزين والاتصالات	4.01	–	–	–
الوساطة المالية	2.75	–	–	–
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7.11	–	–	–
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	19.38	–	–	–
التعليم**	0.02	–	–	–
الصحة والعمل الاجتماعي**	0.09	–	–	–
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.05	–	–	–
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.31-	–	–	–
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	57.23	57.4	44.6	65.5
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	42.77	42.6	55.4	34.5

المصدر : وزارة للتخطيط .

* بيانات أولية .

** تشمل القطاعين الخاص والعام.

– غير متوفر .

جدول رقم (12) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2019	99,113.0	**7,373**	13,442.7
2020	61,008.9	**7,476**	8,160.6
2021	110,303.6	**7,580**	14,551.9

* تقديرات .

جدول رقم (13) : الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية

" مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2018	2019	2020*	2021*	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	3,720.9	–	–	–	–
صيد الأسماك	110.3	–	–	–	–
التعدين واستغلال المحاجر	43,738.2	–	–	–	–
الصناعات التحويلية	2,932.6	–	–	–	–
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,122.3	–	–	–	–
الإنشاءات	3,205.5	–	–	–	–
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6,641.5	–	–	–	–
الفنادق والمطاعم	230.2	–	–	–	–
النقل والتخزين والاتصالات	5,637.9	–	–	–	–
الوساطة المالية	3,474.1	–	–	–	–
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8,999.5	–	–	–	–
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	31,584.0	–	–	–	–
التعليم**	74.0	–	–	–	–
الصحة والعمل الاجتماعي**	190.3	–	–	–	–
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	159.1	–	–	–	–
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-606.3	–	–	–	–
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**112,250.0**	**104,180.8**	**109,474.0**	**231,202.0**	**111.2**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	44,087.2	38,945.6	42,320.0	150,075.0	254.6
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	68,162.8	65,235.2	67,154.0	81,126.0	20.8

المصدر : وزارة للتخطيط ..

* بيانات أولية .

** تشمل القطاعين الخاص والعام .

– غير متوفر .

جدول رقم (14) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" "نسبة من الإجمالي

النشاط الاقتصادي	2018	2019	2020*	2021*
الزراعة والصيد والحراجة	3.31	-	-	-
صيد الأسماك	0.10	-	-	-
التعدين واستغلال المحاجر	38.96	-	-	-
الصناعات التحويلية	2.61	-	-	-
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.89	-	-	-
الإنشاءات	2.86	-	-	-
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5.92	-	-	-
الفنادق والمطاعم	0.21	-	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	5.05	-	-	-
الوساطة المالية	3.09	-	-	-
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8.02	-	-	-
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	28.14	-	-	-
التعليم**	0.07	-	-	-
الصحة والعمل الاجتماعي**	0.17	-	-	-
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	014	-	-	-
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.54	-	-	-
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	39.28	38.9	39.0	66.9
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	60.72	61.1	61.0	33.1

المصدر : وزارة للتخطيط .

** تشمل القطاعين الخاص والعام .

-غير متوفر .

جدول رقم (15) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2019	115340.0	**7,373**	15643.6
2020	108459.0	**7,476**	14506.4
2021	227423.0	**7,580**	30003.0

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والتضخم :

تشير البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد إلى أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفع خلال عام 2021 ليسجل 275.7 نقطة بزيادة قدرُها 7.5 نقطة على أساس سنوي، مُقابل 268.2 نقطة خِلال نفس الفترة من العام السابق، لِيُسجل معدل التضخم لعام 2021 نسبة (2.8%).

وبتحليل اتجاهات الأسعار في المجموعات السلعية فقد سجل معدل التضخم ارتفاعات متفاوتة في أغلب المجموعات السلعية عدا مجموعة الترفيه والثقافة. حيثُ بلغ الرقم القياسي في مجموعة المواد الغذائية 314.0 نقطة بزيادة قدرُها 11.0 نقطة، أي ما يُعادل 3.6%، وسجل الرقم القياسي لمجموعة الملابس والأحذية 416.6 نقطة، أي بارتفاع قدره 6.5 نقطة ما يُعادل 1.6%. كما ارتفع الرقم القياسي لمجموعة السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى فقد سجل فيها 177.3 نقطة، بزيادة قدرُها 2.2 نقطة، ما يُعادِل 1.3%. وكذلك أرتفع الرقم القياسي لِمجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية بمقدار 10.5 نقطة ليُسَجِّل 353.2 نقطة، أي ما يُعادِل 3.1%، وأما مجموعة الصحة فقد سجل الرقم القياسي 337.6 نقطة، بزيادة قدرُها 10.5 نقطة، أي ما يُعادل 3.2%. وكما سجل الرقم القياسي لمجموعة النقل ارتِفاعاً ملحوظاً مقدارُه 12.3 نقطة ليصل إلى 195.9 نقطة، أي ما يُعادل 6.7%، ومجموعة الاتصالات أيضاً أرتفع فيها الرقم القياسي بمقدار 4.9 نقطة، ليُسَجِّل 83.2 نقطة، أي بارتفاع ملحوظ مقداره 6.3%، وسجل الرقم القياسي لمجموعة التبغ 264.2، أي بارتفاع قدره 0.6 نقطة ما يُعادل 0.2%، وبالنسبة لمجموعة المطاعم والفنادق فقد أرتفع الرقم القياسي أيضاً مُسَجِّلاً 342.1 نقطة، أي بزيادة قدرُها 2.7 نقاط ما نسبتهُ 0.8%، وكذلك مجموعة السلع والخدمات الأخرى التي شَهِدت ارتفاع في الرقم القياسي مقداره 7.8 نقطة، مُسَجِّلاً 289.3 نقطة، أي بزيادة بلغت 2.8%، في حين انخفض الرقم القياسي لمجموعة الترفيه والثقافة بمقدار 1.5 نقطة أي ما يُعادل 0.7%، فيما استقرت الاسعار في مجموعة التعليم، وعلى الرغم من ارتفاع الانفاق العام، إلا أن معدل التضخم لم يرتفع بشكل ملحوظ، وذلك بسبب تعديل سعر صرف الدينار الليبي والقضاء على السوق الموازية للعملة الاجنبية، وان الارتفاع الحاصل في الاسعار كان بسبب ارتفاع الاسعار التي حدثت في الاسواق العالمية (تضخم مستورد).

الجدول (16) الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم حسب المجموعات الرئيسة

(سنة الأساس 2008)

ت	المجموعات الرئيسية	الوزن	2020	2021	معدل التضخم %
1	المواد الغذائية	38.8	303.0	314.0	3.6
2	التبغ	0.7	263.6	264.2	0.2
3	الملابس والأحذية	6.4	410.1	416.6	1.6
4	السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	22.7	175.1	177.3	1.3
5	الأثاث والأجهزة المنزلية	4.9	342.7	353.2	3.1
6	الصحة	4.1	327.1	337.6	3.2
7	النقل	8.1	183.6	195.9	6.7
8	الاتصالات	2.7	78.3	83.2	6.3
9	الترفيه والثقافة	2.8	206.3	204.8	0.7-
10	التعليم	4.0	379.9	380.0	0.0
11	المطاعم والفنادق	1.7	339.4	342.1	0.8
12	السلع والخدمات الأخرى	3.1	281.5	289.3	2.8
	الرقم القياسي العام	100	268.2	275.7	2.8

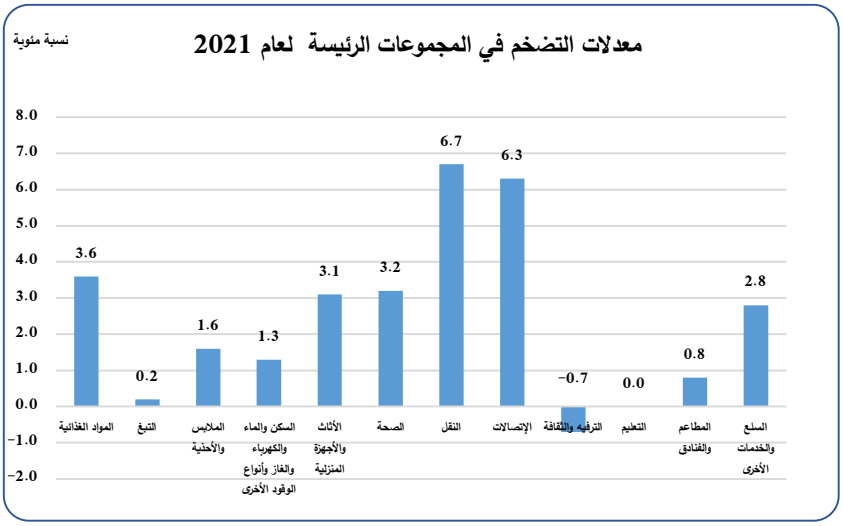

جدول (17) معدل التضخم العام (2015 - 2021)

(سنة الاساس2008)

العام	معدل التضخم %
2015	9.9
2016	25.9
2017	25.8
2018	13.6
2019	-2.2
2020	1.4
2021	2.8

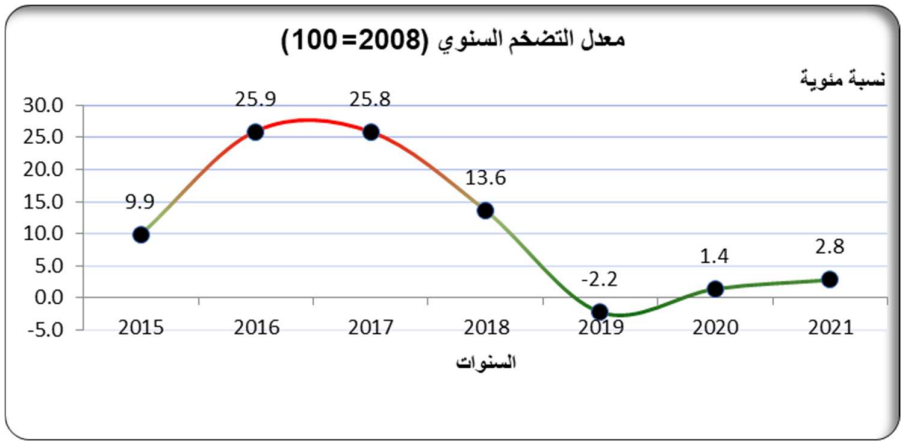

التطورات النفطية:

شهد قطاع النفط خلال عام 2021 تحسناً ملحوظاً في كميات الانتاج، ويعود ذلك إلى استئناف العمل بالحقول النفطية بعد فترة الإغلاقات ورفع حالة القوة القاهرة. حيث إرتفع إنتاج النفط إلى مستوى متوسط إنتاج يومي يقدر بنحو 1.200 مليون برميل تقريباً عام 2021 مقارنة بعام 2020 الذي بلغ فيه متوسط الانتاج اليومي 400 ألف برميل، ليسجل بذلك ارتفاعاً قدره 298.00 ألف برميل وما نسبته 209.1 %.

جدول رقم (18): كميات الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال عام 2021

الفترة	كمية الإنتاج اليومي "مليون برميل"	كميات الإنتاج خلال السنة	
		المجموع	معدل التغير%
2019	1.200	423.3	4.7
2020	0.400	142.5	-66.3
2021	1.200	440.5	209.1

المصدر : تقريرمنظمة الأوبك 2021

الإنتاج المحلي من النفط الخام:

حقق إنتاج النفط خلال عام 2021 حسب توزيع كميات الإنتاج للشركات المنتجة ومساهمة انتاجها من إجمالي الانتاج ارتفاعاً ملحوظاً ليصل الى 440.50 مليون برميل مقارنة بـ 142.50 مليون برميل في نهاية عام 2020، اي بنسبة نمو بلغت 209.1%، وما مقداره 298 مليون برميل. ويعود هذا السبب لهذ النمو في مستوى الانتاج إلى أعادة استئناف الانتاج والتصدير من الحقول والموانئ النفطية بعد فترة الإغلاقات ورفع القوة القاهرة. حيث رفعت شركة مليتة انتاجها إلى 64.90 مليون برميل خلال عام 2021 مقابل 29.30 مليون برميل في عام 2020، كذلك رفعت شركة الخليج العربي انتاجها بمقدار 98.40 مليون خلال عام 2021 وبمقدار 65.1 مليون برميل زيادة عن عام 2020 وبنسبة 195.5%. أيضا ارتفع الانتاج عام 2021 في كل من حقل سرت والهروج والواحة والزويتينة وفنترسهال واكاكوس على التوالي 30.70، 13.70، 99.50، 10.60، 17.70، 96.10 مليون برميل، مقابل 9.40، 3.70، 22.50، 3.30، 3.40، 27.80 مليون برميل.

والجدول التالي يوضـــح توزيع كميات الانتاج من النفط الخام ومقدار التغير ونســـب التغير وذلك حسب الشركات المنتجة.

جدول رقم (19): إنتاج النفط الخام حسب المجموعات العاملة 2021

المجموعات العاملة	نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط%	الفترة		مليون برميل	
		2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير%
مليتة للنفط (إيني)	85.5	29.30	64.90	35.6	121.5
الخليج العربي	100	33.30	98.40	65.1	195.5
سرت	100	9.40	30.70	21.3	226.6
الهروج (فيبا)	88	3.70	13.70	10.0	270.3
الواحة	59.2	22.50	99.50	77.0	342.2
الزويتينة	88	3.30	10.60	7.3	221.2
فنترسهال	51	3.40	17.70	14.3	420.6
المبروك (توتال)	50	9.80	8.80	-1.0	-10.2
اكاكوس (ريبسول)	88	27.80	96.10	68.3	245.7
الإجمالي		**142.50**	**440.50**	**298.0**	**209.1**

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

صادرات النفط الخام:

شهدت الصادرات النفطية خلال عام 2021 تحسن ملحوظ، حيث وصلت لمستوى 407.00 مليون برميل بمتوسط إنتاج يومي 1.100 مليون برميل مقابل 130.10 مليون برميل خلال عام 2020 أي بنسبته ارتفاع 212.8%، وبمتوسط إنتاج يومي 400 ألف برميل. ويعزى هذا الارتفاع في الصادرات النفطية إلى رفع القوة القاهرة والإغلاقات الذي شهدتها الحقول والموانئ النفطية، بالأخص منطقة الهلال النفطي والتي تحتوي على أكبر الموانئ النفطية والرئيسية في ليبيا.

جدول رقم (20): صادرات النفط الخام 2021

الفترة	الصادرات		نسبة التغير %
	المتوسط اليومى للكميات المصدرة	أجمالى الكميات المصدرة (مليون برميل)	
2019	1.100	382.50	4.10
2020	0.400	130.10	-66.0
2021	1.100	407.00	212.8

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

أسعار النفط الخام المحلي :

نظراً للتطورات التي شـهدها السـوق العالمي للنفط خلال عام 2021، تلقّت أسـعار النفط الدعم، مع تعافي الطلب العالمي على الخام، ونمو الاقتصـاد وتخفيف قيود الإغلاق المتعلقة بوباء كورونا. حيث بلغ متوسـط سـعر خام برنت 79 دولار للبرميل في الربع الرابع من عام 2021. وانعكس ذلك على متوسـط أسـعار النفط الليبي والذي وصـل إلى 68.0 دولار للبرميل، مقابل 43.9 دولار للبرميل في المتوسـط لعام 2020 بنسـبة ارتفاع بلغت 55% تقريباً. والجدول التالي يوضح متوسط أسعار الخام الليبي حسب النوع.

جدول رقم (21): متوسط أسعار النفط الخام الليبي حسب النوع 2021

نوع الخام / السنة	الشرارة	راس لانوف كثافة 41API	الزويتينة كثافة 40.5API	الزويتينة كثافة 40API	مرسى البريقة كثافة 40API	السدرة كثافة 37API	راس لانوف كثافة 36.5API
2019	64.02	64.03	63.07	65.48	63.48	63.80	63.13
2020	40.17	40.17	35.70	46.31	44.35	48.20	49.28
2021	70.10	70.10	64.65	66.84	69.08	69.00	67.99

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

إنتاج الغاز الطبيعي:

شـهد إنتاج الغاز الطبيعي من الابار والحقول ارتفاعاً خلال عام 2021 ليصـل إلى نحو 931.30 مليار قدم مكعب، مقارنة بـ 775.00 مليار قدم مكعب عام 2020، ويشمل الغاز المصـاحب وغير المصـاحب، بنسـبة ارتفاع بلغ 20% تقريباً وما مقداره 156 مليار قدم مكعب.

جدول رقم (22): إنتاج وصادرات الغاز حسب النوع 2021

الإنتاج والصادرات من الغاز المنتج (مليار قدم3)	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير%
مصاحب	140.80	341.20	200	142
غير مصاحب	634.20	590.10	-44	-7
الاجمالي	**775.00**	**931.30**	**156**	**20**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شـهد عام 2021 ارتفاعا في الانتاج المحلي من المشـتقات النفطية، تشـير البيانات الواردة بالجدول رقم (23) بإن الانتاج المحلي اجمالي أرتفع إلى 4,277.00 مليون طن متري في 2021 مقابل 1,865.30 مليون طن متري في 2020.

جدول رقم (23): الانتاج المحلي من المشتقات النفطية 2021

المشتقات النفطية	الفترة	بالالف الاطنان المترية
	2020	2021
الغاز الطبيعي (إسطوانات)	11.30	32.4
البنزين	139.00	345.9
وقود الطائرات وكيروسين	167.90	485.0
نافتا (خام)	275.00	707.8
وقود الديزل	542.60	1232.5
زيت الوقود الثقيل	729.50	1473.4
الاجمالي	**1865.3**	**4277.0**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شـهد الاسـتهلاك المحلي من المشـتقات النفطية خلال عام 2021 ارتفاعاً بمقدار 1,493 ألف طن متري اي بنسبة بلغت 18%، ليصل إلى 9,734.70 مليون طن متري خلال عام 2021، مقابل 8,241.70 مليون طن متري خلال عام 2020.

جدول رقم (24): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 2021

المشتقات النفطية ألف طن متري	2020		2021	
	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي
بنزين	3,898.60	47.3	4,544.90	46.7
وقود الطائرات وكيروسين	121.7	1.5	175.4	1.8
زيت الوقود الثقيل	970.6	11.8	1,157.40	11.9
وقود الديزل	2,971.50	36.1	3,545.10	36.4
غاز مسال (إسطوانات)	279.3	3.4	311.9	3.2
الاجمالي	**8,241.70**	**100.0**	**9,734.70**	**100.0**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

المالية العامة

تأثرت أوضاع المالية العامة خلال عام 2021، تأثراً مباشراً بالمستجدات التي حصلت في البلد، من حيث الاتفاق على تشكيل وإعتماد حكومة واحدة، وبالتالي إنتهاء الصرف من قبل حكومتين. بالإضافة إلى الإنتعاشة القوية التي شهدتها كميات الانتاج والتصدير، لينعكس مباشرة في حصيلة الإيرادات المتحصل عليها من هذا القطاع والتي تستحوذ على أكثر من 90% من إجمالي هيكل الإيرادات العامة، لتصل إلى مستوى غير مسبوق أي ما مقداره 103.4 مليار دينار (22.9 مليار دولار تقريباً)، مقارنة بما مقدراه فقط 5.3 مليار دينار تقريباً (3.8 مليار دولار) خلال عام 2020.

كذلك أثر قرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم (1) لعام 2020، على وضع المالية العامة والذي ينص على تخفيض قيمة الدينار الليبي أمام وحدة حقوق السحب الخاصة بما نسبته 70%، ليساوي كل دينار 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة، والذي بدأ تطبيقه منذ يناير 2021، لتعمل هذه الإيرادات على خلو الميزانية العامة من تسجيل عجز بها

هذا وقد اصدر عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (23) لسنة 2021، بشأن فتح إعتمادات شهرية مؤقتة على أساس ($\frac{1}{12}$) من إعتمادات السنة المالية 2020، والتي تم جمع فيها نفقات الحكومتين (حكومة الوفاق الوطني والحكومة المؤقتة)، بجانب إحتساب أثر تغيير سعر الصرف على الميزانية المجمعة لعام 2020، بالإضافة إلى إصدار قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (429) بشأن إجراء بعض التعديلات على أبواب النفقات، مما أجاز لوزارة المالية بإنفاق مبلغ وقدره 86,094.5 مليون دينار تقريباً، موزعة على أبواب الميزانية التالية:

جدول رقم (25) إستخدامات الميزانية العامة للعام المالي 2021*

الباب	البيان	المبالغ (بمليون دينار)
الأول	المرتبات وما في حكمها	33,100.0
الثاني	نفقات التسيير والتشغيل والتجهيز	8,000.0
الثالث	نفقات التنمية	17,494.5
الرابع	نفقات الدعم	21,000.0
الخامس	نفقات الطوارئ	6,500.0
	الاجمالي	**86,094.5**

*المصدر: وزارة المالية.

في حين بلغت الإيرادات الموردة إلى وزارة المالية، والتي غطت النفقات خلال العام المالي 2021، على النحو التالي:

جدول رقم (26) يوضح موارد الميزانية العامة للعام المالي 2021*

ت	البيان	المبالغ (بمليون دينار)
1	**الموارد النفطية**	**103,368.9**
2	الايرادات السيادية ورسوم الخدمات	
	أ. الضرائب ورسوم على دخل الأنشطة الاقتصادية	798.6
	ب. إيرادات الجمارك	310.8
	ت. إيرادات الإتصالات	197.5
	ث. أرباح مصرف ليبيا المركزي	–
	ج. إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي	449.9
	ح. رسوم الخدمات وإيرادات اخرى	285.4
	خ. أرصدة مرحلة من حسابات الخزانة العامة وحسابات الجهات الممولة من الخزانة العامة في 2020/12/31	220.7
	إجمالي الإيرادات السيادية	**2,263.1**
3	**إجمالي الإيرادات**	**105,632.0**

*المصدر : وزارة المالية.

الموقف التنفيذي للميزانية العامة للعام المالي 2021

- **أولاً: الإيرادات:**

بلغت إجمالي الايرادات المحققة لعام 2021، ما مقداره حوالي 105,632.1 مليون دينار، حيث إستحوذت الإيرادات النفطية على النسبة الأكبر منها وهي 97.9%، في حين شكلت الإيرادات السيادية النسبة المتبقية، حيث بلغ ما تم تحويله من قبل المؤسسة الوطنية للنفط من الايرادات النفطية لحساب المصرف المركزي لعام 2021، ما مقداره 22,883.7 مليون دولار، أي ما يعادل 103,368.9 مليون دينار، بينما بلغ إجمالي الايرادات السيادية المحققة ما قيمته 2,251.2 مليون دينار، وهي كالتالي: بلغ ما تم تحقيقه فعلياً من **إيرادات الضرائب** هو 798.6 مليون دينار. في حين بلغت المبالغ المتحصل عليها فعلياً من **إيرادات الجمارك** هو 310.8 مليون دينار، ليبلغ ما تم تحقيقه فعلياً من بند **الإيراد العام** هو 1,141.7 مليون دينار، وهو ما يفسر إستمرار تدني جباية الإيرادات الأخرى للحكومة.

- **ثانياً: النفقات:**

خُصص لإجمالي النفقات العامة للعام المالي 2021، ما مقداره 86,094.5 مليون دينار، في حين بلغت النفقات الفعلية من سجلات وزارة المالية لعام 2021، ما مقداره حوالي

85,775.4 مليون دينار، أي بنسبة إنجاز بلغت 99.6%، ووزعت هذه النفقات على الأبواب التالية:

✓ **الباب الأول (المرتبات وما في حكمها):**

خصص لهذا الباب حسب الميزانية العامة لعام 2021، مبلغ 33,100.0 مليون دينار، في حين بلغ ما تم إنفاقه فعلياً 33,065.1 مليون دينار، أي بنسبة تنفيذ بلغت 99.9%، ويعود السبب وراء إرتفاع هذا البند إلى جملة من القرارات التي إتخذتها حكومة الوحدة الوطنية منها: الإفراج عن مرتبات (7200) عسكري موقوفة منذ العام 2014، تسوية الوضع المالي من خلال إجراء التعديلات والتسويات لـ (594.989) موظفاً، كما أعلنت تسوية مرتبات (150) ألف عضو هيئة تدريس بالجامعات والمعاهد العليا، تنفيذًا للقرار رقم (126) لسنة 2021 والموقوفة منذ مارس 2020.

✓ **الباب الثاني (التسيير والتشغيل والتجهيز):**

تم تخصيص ما قيمته 8,000.0 مليون دينار حسب الميزانية العامة لعام 2021 لتمويل هذا الباب، ليتم إنفاق فعلياً ما قيمته 7,999.1 مليون دينار، أي بنسبة إنجاز بلغت 100% تقريباً.

✓ **الباب الثالث (التنمية):**

بلغت مخصصات هذا الباب من الميزانية العامة لعام 2021، ما مقداره 17,494.5 مليون دينار، ليتم تسييل ما مقداره 17,390.2 مليون دينار تقريباً، أي بنسبة إنجاز بلغت 99.4%، ويعزى السبب وراء إرتفاع مخصصات هذا الباب مقارنة بالسنوات السابقة إلى تبني وإعتماد حكومة الوحدة الوطنية تنفيذ وإستكمال بعض المشاريع التنموية مثل تنفيذ توسعة طريق عين زارة وإستكمال تنفيذ الطريق الدائري الثالث، حيث تغطى بعض تكاليف هذه المشروعات بالعملة الأجنبية أي إرتفاع قيمها بالعملة المحلية نتيجة تغيير سعر صرف الدينار الليبي من قبل مجلس إدارة المصرف المركزي.

✓ **الباب الرابع (الدعم):**

خصص لتمويل هذا الباب حسب الميزانية العامة لعام 2021 ما مقداره 21,000.0 مليون دينار، لتبلغ النفقات الفعلية ما مقدراه 20,830.3 مليون دينار، أي بنسبة إنجاز بلغت

99.2%، ويعد السبب وراء إرتفاع مخصصات ونفقات هذا البند، بسبب تأثر بعض البنود بقرار مجلس إدارة المصرف المركزي بتغيير سعر الصرف، بالإضافة إلى إستحداث بنود جديدة في هذا الباب، ووزعت نفقاته على البنود التالية:

- **دعم المحروقات:** بلغت النفقات الفعلية لهذا البند ما مقداره 9,973.3 مليون دينار أو ما مقداره 2,014.8 مليون دولار وهذا ما يفسر إرتفاع نفقات هذا البند مقارنة بنفقاته خلال السنة السابقة، متأثرة بتغيير سعر الصرف، لتستحوذ على ما نسبته 47.8% من إجمالي هيكل نفقات الدعم.
- **دعم الأدوية:** بلغت نفقات هذا البند الفعلية ما مقداره 2,950.0 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 14.2% من إجمالي هيكل نفقات الدعم.
- **دعم الكهرباء:** بلغت النفقات الفعلية لهذا الباب ما مقداره 840.0 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 4% من إجمالي نفقات الدعم.
- **دعم النظافة العامة:** بلغت النفقات الفعلية لدعم النظافة ما مقداره 425.0 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 2% من إجمالي نفقات الدعم.
- **دعم المياه والصرف الصحي:** أُنفق فعلياً على هذا البند ما مقداره حوالي 230.0 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 1% تقريباً من إجمالي نفقات الدعم.
- **علاوة الأبناء:** أستحدث هذا البند خلال هذه السنة، لتبلغ النفقات الفعلية عليه ما مقداره 4,411.9 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 21.2% من إجمالي الدعم.
- **دعم صندوق الزواج: تم** إستحداث هذا البند خلال هذه السنة كبادرة من حكومة الوحدة الوطنية، لتصل النفقات الفعلية لهذا البند ما قيمته 2,000.0 مليون دينار، لتستحوذ على ما نسبته 9%.

✓ **الباب الخامس (الطوارئ):**

خصص لتمويل هذا الباب حسب الميزانية العامة لعام 2021 ما مقداره 6,500.0 مليون دينار، لتبلغ النفقات الفعلية ما مقداره 6,490.8 مليون دينار، أي بنسبة إنجاز بلغت 99.9%.

جدول رقم (27) يوضح النفقات المخصصة والفعلية للعام المالي* 2021

مليون دينار

الباب	البيان	المخصص المقدر	النفقات الفعلية	الفرق بين المخصص والفعلي	نسبة التنفيذ%
الأول	المرتبات وما في حكمها	33,100.0	33,065.1	34.9	99.9
الثاني	نفقات التسيير والتشغيل والتجهيز	8,000.0	7,999.1	0.7	100.0
الثالث	نفقات التنمية	17,494.5	17,390.2	104.4	99.4
الرابع	نفقات الدعم	21,000.0	20,830.3	169.7	99.2
الخامس	نفقات الطوارئ	6,500.0	6,490.8	9.2	99.9
	الاجمالي	**86,094.5**	**85,775.5**	318.9	**99.6**

*المصدر : وزارة المالية.

شكل رقم (2) يوضح هيكل النفقات الفعلية للعام المالي 2021

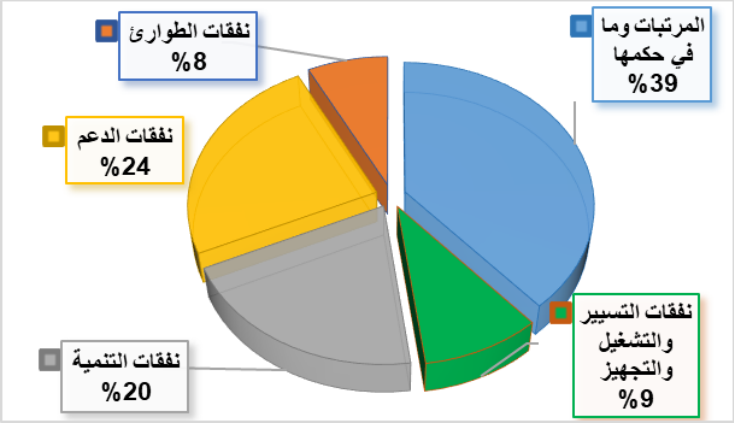

ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2021

يعتمد الإقتصاد الليبي في تمويل الميزانية العامة للدولة على قيمة الصادرات النفطية والتي تشكل ما نسبته حوالي 95% من قيمة الصادرات السلعية لليبيا , وبذلك أي حدث طارئ يؤثر على الإنتاج والصادرات النفطية مثل إغلاق موانئ التصدير أو إقفال الحقول النفطية فإنه ينعكس مباشرة على بنود ميزان المدفوعات الليبي والمتمثلة في الميزان التجاري أو صافي العمليات غير المنظورة (الخدمات، الدخل والتحويلات المباشرة) والذي بدوره يؤثر على الإحتياطيات الرسمية للدولة التي تُمول العجز في هذه البنود.

تفادياً لتضخم القيم بالدينار الليبي في عام 2021 مقارنة بعام 2020 نتيجة لتغيير سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار في عام 2021 ، تم تحليل التغير في بنود ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي.

ويتلخص وضع ميزان مدفوعات ليبيا خلال عام 2021 ، في الأتي :

تشير بيانات عام 2021 إلى إرتفاع لقيمة الصادرات النفطية في أعلى مستوى يسجل منذ خمس سنوات حيت سجلت سنة 2021 إنتعاشاً كبيراً وحققت أسعار النفط أكبر مكاسبها منذ عام 2016 مدفوعة بتعافي الإقتصاد العالمي من حالة الركود بسبب وباء كورونا فقد استطاعت أسعار النفط في عام 2021 تعويض الخسائر التي سجلت في العام السابق نتيجة لإغلاق أغلب الحقول والموانئ النفطية وفرض حالة القوة القاهرة خلال الفترة من أواخر شهر يناير 2020 حتى شهر سبتمبر من نفس العام .

هذا الوضع أدى إلى انخفاض العجز في الميزان الكلي من 8.0 مليار دولار في عام 2020 الى عجزاً بلغ 1.3 مليار دولار خلال عام 2021، نتيجة لحدوث فائض في الحساب الجاري بلغ 4.0 مليار دولار في عام 2021 مقابل عجز بلغ 8.0 مليار دولار في عام 2020، في حين سجل الحساب الرأسمالي والمالي تدفقاً مالياً للداخل بلغ 1.8 مليار دولار في عام 2021، مقابل تدفقاً مالياً للخارج بلغ 6.2 مليار دولار في عام 2020.

جدول (28) الميزان الكلي

مليون دولار

البند	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير %
رصيد الحساب الجاري	-7,990.7	3,997.4	11,988.1	150.0
الحساب الرأسمالي والمالي	-1,808.3	3,133.1	4,941.4	273.3
الميزان الكلي	-8,019.6	-1,321.6	6,698.0	-83.5

وفيما يلي تحليل لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2021:

الحساب الجاري:

تشير بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2021 إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بمقدار 12.0 مليار دولار وبنسبة إرتفاع قدرها 150.0%، ليبلغ الفائض4.0 مليار دولار مقابل عجز بلغ 8.0 مليار دولار في عام 2020، وذلك بسبب إرتفاع الميزان التجاري من عجز بلغ 3.1 مليار دولار خلال عام 2020 إلى فائض بلغ 14.5 مليار دولار خلال عام 2021، وإرتفاع العجز في العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 4.9 مليار دولار في عام 2020 الى 10.5مليار دولار عام 2021.

جدول رقم(29) الحساب الجاري

مليون دولار

البند	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير %
السلع	-3,111.7	14,492.6	17,604.3	-565.7
الخدمات	-4,904.6	-8,578.1	-3,673.5	74.9
الدخل	792.1	-536.8	-1,328.9	-167.8
التحويلات الجارية	-766.5	-1,380.3	-613.8	80.1
رصيد الحساب الجاري	-7,990.7	3,997.4	11,988.1	150.0

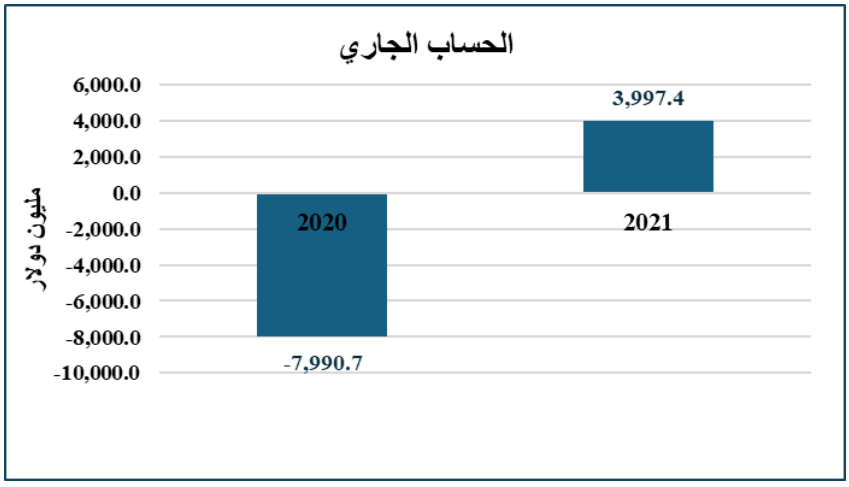

1-الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري خلال عام 2021 فائضاً كبير بلغ 14.5 مليار دولار مقابل عجز بلغ 3.1 مليار دولار خلال عام 2020، ويعزى ذلك لإرتفاع الصادرات السلعية من 9.3 مليار دولار خلال عام 2020 الى 32.3 مليار دولار خلال عام 2021، وذلك نتيجة لإرتفاع عوائد الصادرات النفطية من 7.5 مليار دولار في عام 2020 الى 30.9 مليار دولار في عام 2021، ففي عام 2021 لم تكتفي أسعار النفط بتعويض خسائرها الحادّة خلال عام 2020، بل صعدت لأعلى مستوياتها وهي الأعلى منذ عام 2014، لجملة من العوامل الإيجابية، محلياً تمثلت في فتح أغلب الحقول والموانئ النفطية ورفع حالة القوة القاهرة بسبب الإغلاق القسري الذي تعرضت له خلال الفترة من أواخر شهر يناير 2020 حتى شهر سبتمبر من نفس العام .

وعالمياً تعافى الطلب على النفط الخام ونمى الاقتصاد العالمي كما إنحسرت المخاوف المتعلقة بوباء كورونا، خاصةً مع تزايد نشر اللقاحات المضادة للوباء، مما أدّى إلى تخفيف قيود الحركة، ومن ثم تعافى الطلب على النفط، كما أن سياسة التقليص التدريجي لتخفيضات الإنتاج من قبل الأوبك كان لها الدور الإيجابي في دعم أسعار النفط، إلى جانب عدم عودة النفط الإيراني إلى السوق حتى الآن، مما أسهم في تقييد المعروض، هذا من أحد أهم الأسباب التي أثرت على السوق في الإتجاه التصاعدي لأسعار النفط عام 2021 مقارنة بالعام 2020،

أما قيمة الواردات السلعية فقد شهدت إرتفاع ملحوظ بنسبة 43.3% لتبلغ 17.8 مليار دولار خلال عام 2021، مقابل 12.4 مليار دولار خلال عام 2020.

جدول رقم(30) الميزان التجاري

مليون دولار

البند	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير %
الصادرات (فوب)	**9,311.5**	**32,297.0**	**22,985.5**	**246.9**
الصادرات النفطية	7,465.5	30,931.7	23,466.2	314.3
الصادرات الأخرى	1,846.0	1,365.3	480.7-	26.0-
الواردات (فوب)	**12,423.2**	**17,804.4**	**5,381.2**	**43.3**
الميزان التجاري	**3,111.7-**	**14,492.6**	**17,604.3**	**565.7**

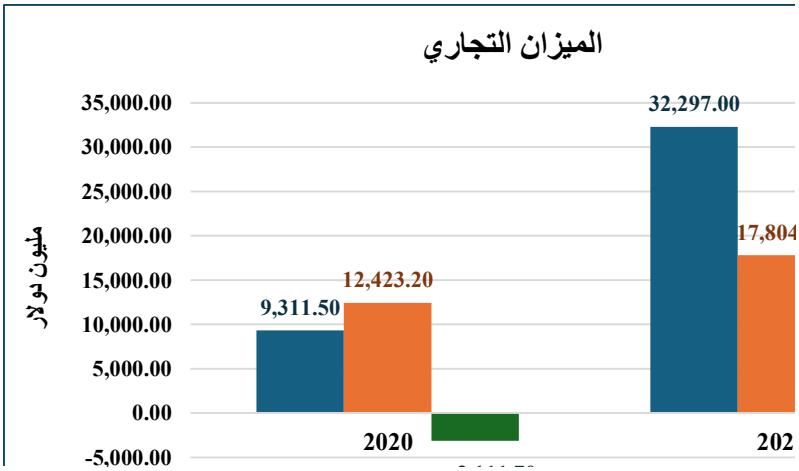

2-العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية)، إرتفاعاً في العجز من 4.9 مليار دولار عام 2020 الى عجز قدره 10.5 مليار دولار عام 2021، ويعزى ذلك إلى إرتفاع العجز في حساب الخدمات ليصل إلى 8.6 ملياردولار في عام 2021 مقابل عجز قدره 4.9 مليار دولار في عام 2020 ، ويعود هذا لإرتفاع بند الشحن والتأمين من 2.2 مليار دولار في عام 2020 الى 4.6 مليار دولار في عام 2021، نتيجة لإرتفاع قيمة الواردات في عام 2021 مقارنة بعام 2020، كذلك إرتفاع بند السفر من 0.8 مليار دولار

في عام 2020 الى 2.6 مليار دولار في عام 2021، في حين حقق حساب التحويلات الجارية عجزاً بلغ 1.4 مليار دولار، فيما حقق حساب الدخل عجزاً بلغ 0.5 مليار دولار عام 2021، مقابل فائضاً بلغ 0.8 مليار دولار في عام 2020.

جدول رقم(31) العمليات غير المنظورة

" مليون دولار "

البند	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير %
حساب الخدمات	**4,904.6-**	**8,578.1-**	**3,673.5-**	**74.9**
دائن	156.1	82.8	73.3-	47.0-
مدين	5,060.7	8,660.9	3,600.2	71.1
حساب الدخل	**792.1**	**536.8-**	**1,328.9-**	**167.8-**
دائن	1,174.5	871.0	303.5-	25.8-
مدين	382.4	1,407.8	1,025.4	268.1
حساب التحويلات الجارية	**766.5-**	**1380.3-**	**613.8-**	**80.1**
إجمالي العمليات غير المنظورة	**4,879.0-**	**10,495.2-**	**5,616.2-**	**115.1**

3- الحساب الرأسمالي والمالي:

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2021 إلى حدوث تدفقات مالية للداخل بلغت 1.8 مليار دولار في عام 2021، مقابل تدفقات مالية للخارج بلغت 6.2 مليار دولار في عام 2020، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواءً إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الإئتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

4- الميزان الكلي:

وللأسباب سالفة الذكر وكنتيجة مباشرة لذلك فقد إنخفض العجز في الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا من 8.0 مليار دولار عام 2020 الى 1.3 مليار دولار في عام 2021 .

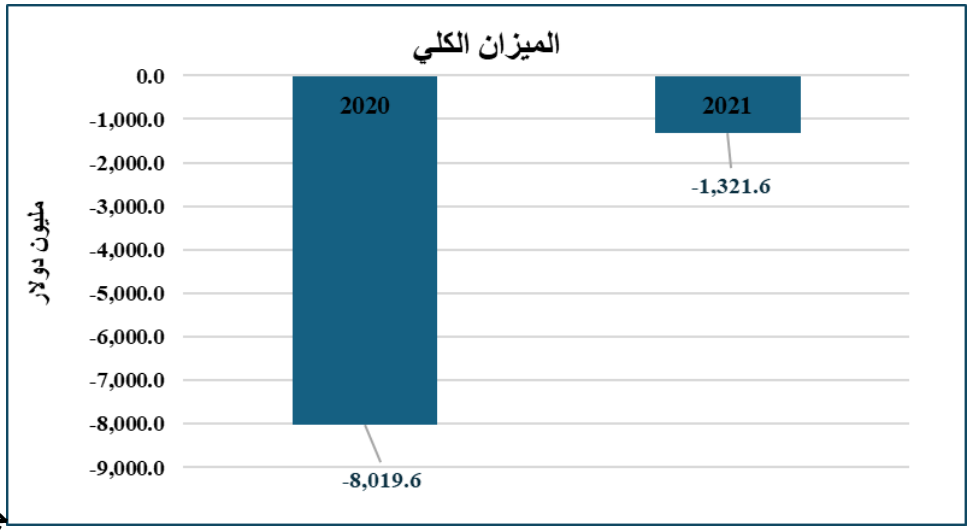

جد

جدول (32) ميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2020 – 2021

"مليون دولار"

البنود	2020	2021
أ- الحساب الجاري	**7,990.7-**	**3,997.4**
السلع: الصادرات (فوب)	9,311.5	32,297.0
السلع: الواردات (فوب)	12,423.2-	17,804.4-
الخدمات : دائن	156.1	82.8
الخدمات :مدين	5,060.7	8,660.9
1-ميزان السلع والخدمات	**8,016.3-**	**5,914.5**
الدخل الأولي : دائن	1,174.5	871.0
الدخل الأولي : مدين	382.4	1,407.8
2-ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي	**7,224.2-**	**5,377.7**
الدخل الثانوي : دائن	116.0	138.0
الدخل الثانوي : مدين	882.5	1,518.3
ب- الحساب الرأسمالي	**0.0**	**0.0**
الحساب الرأسمالي : دائن	0.0	0.0
الحساب الرأسمالي : مدين	0.0	0.0
صافي الاقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)	7,990.7-	3,997.4
ج- الحساب المالي	**6,210.6-**	**1,811.5**
الاستثمار المباشر : الأصول	350.4	225.4
الاستثمار المباشر : الخصوم	363.0-	603.0-
استثمارات الحافظة : الأصول	175.7-	912.9

مليون دينار

البنود	2020	2021
حصص الملكية وأسهم صناديق الإستثمار	0.0	0.0
سندات الدين	0.0	0.0
استثمارات الحافظة : الخصوم	0.0	0.0
حصص الملكية وأسهم صناديق الإستثمار	0.0	0.0
سندات الدين	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الإكتتاب الممنوحة للموظفين:صافي	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الأصول	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الخصوم	0.0	0.0
الاستثمارات الأخرى : الأصول	1,981.1	4,679.1
الأسهم الأخرى	0.0	0.0
سندات الدين الأخرى	1,981.1	4,679.1
المصرف المركزي	0.0	0.0
شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي	81.0	2,904.2
الحكومة العامة	163.8	360.1
القطاعات الأخرى	1736.3	1,414.8
الشركات المالية الأخرى	0.0	0.0
الشركات الغير المالية والأسر المعيشية	0.0	0.0
الاستثمارات الأخرى : الخصوم	15.5	2,081.3
الاسهم الأخرى	0.0	0.0
مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0
سندات الدين الأخرى	15.5	2,081.3
المصرف المركزي	0.0	2,081.3
شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي	15.5	0.0
الحكومة العامة	0.0	0.0
القطاعات الأخرى	0.0	0.0
الشركات المالية الأخرى	0.0	0.0
الشركات الغير المالية والأسر المعيشية	0.0	0.0
د-صافي السهو والخطأ	**1,779.4**	**2,185.9-**
هـ-الأصول الاحتياطية	**8,019.6-**	**1,321.6-**

التجارة الخارجية لليبيا خلال الفترة (2020 – 2021)

تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال عامي 2020-2021:

أولاً: حجم التبادل التجاري:

سجل حجم التبادل التجاري (صادرات+ واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2021 ارتفاعا ملحوظاً بلغ 29,127.3 مليون دولار وما نسبته 132.8% ليصل إلى 51,062.0 مليون دولار مقابل 21,934.7 مليون دولار خلال عام 2020، ويعود هذا الارتفاع في حجم التجارة الخارجية إلى ارتفاع حجم الصادرات لتبلغ 33,092.9 مليون دولار مقابل 9,465.4مليون دولار خلال عام 2020. حيث اظهرت بيانات التجارة الخارجية لعام 2021 ارتفاع قيمة الصادرات النفطية في اعلى مستوى لها منذ 5 سنوات فسجلت سنة 2021 انتعاشا كبير فقد حققت اسعار النفط أكبر مكاسبها مند عام 2016 مدفوعة بتعافي الاقتصاد العالمي من حالة الركود بسبب وباء كورونا فقد استطاعت أسعار وكميات النفط في عام 2021 تعويض الخسائر التي سجلت في العام السابق نتيجة لإغلاق اغلب الحقول والموانئ النفطية وفرض حالة القوة القاهرة خلال الفترة من أواخر شهر يناير 2020 حتى شهر سبتمبر من نفس العام.

جدول رقم (33) :حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2020 -2021)

" **بالمليون دولار**

البند	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات	9,465.4	33,092.9	23,627.5	249.6
الواردات	12,469.3	17,969.1	5,499.8	44.1
حجم التجارة الخارجية	**21,934.7**	**51,062.0**	**29,127.3**	**132.8**
الميزان التجاري	-3,003.9	15,123.8	18,127.7	-603.5

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

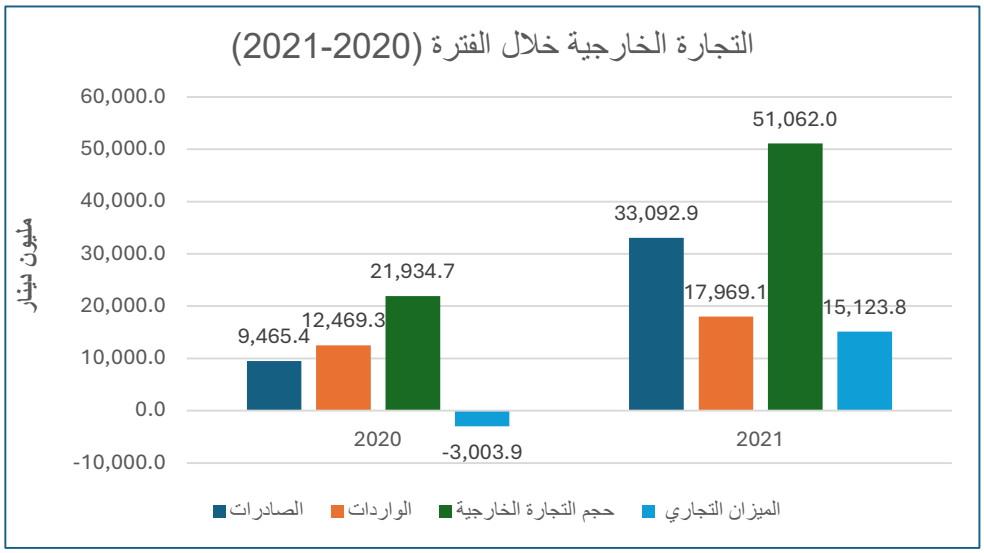

1. الصادرات

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر أساسي للدخل والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط ، حيث شكلت الصادرات النفطية 95.6% من اجمالي الصادرات لعام 2021، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات قوية نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية.

التوزيع الجغرافي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الليبية الواردة بالجدول أدناه، الأهمية النسبية العالية التي تحظى بها دول الاتحاد الاوروبي للصادرات الليبية، إذ بلغت خلال عام 2021 نحو 64.8% من إجمالي الصادرات. ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو)، إلى القرب الجغرافي وخصائص اقتصادات هذه البلدان على اعتبارها بلدان صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام. وتأتي الدول الأسيوية في المرتبة الثانية إذ بلغت خلال الفترة نحو 18.8% من إجمالي الصادرات.

جدول رقم (34) :توزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان
خلال الفترة (2020– 2021)

مليون دولار"

مجموعات البلدان	2020	النسبة من اجمالى الصادرات%	2021	النسبة من اجمالى الصادرات%
مجموعة دول الاتحاد الأوروبي	4,492.2	47.5	21,211.1	64.1
أقطار جامعة الدول العربية	1,112.3	11.8	1,265.1	3.8
الدول الأسيوية	3,131.1	33.1	5,880.8	17.8
دول أوروبية أخرى	317.1	3.4	2,129.1	6.4
البلدان الأفريقية	2.0	0.0	1.5	0.0
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	250.0	2.6	2,316.9	7.0
أستراليا ونيوزيلاندا	160.7	1.7	288.4	0.9
الإجمالي	**9,465.4**	**100.0**	**33,092.9**	**100.0**

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

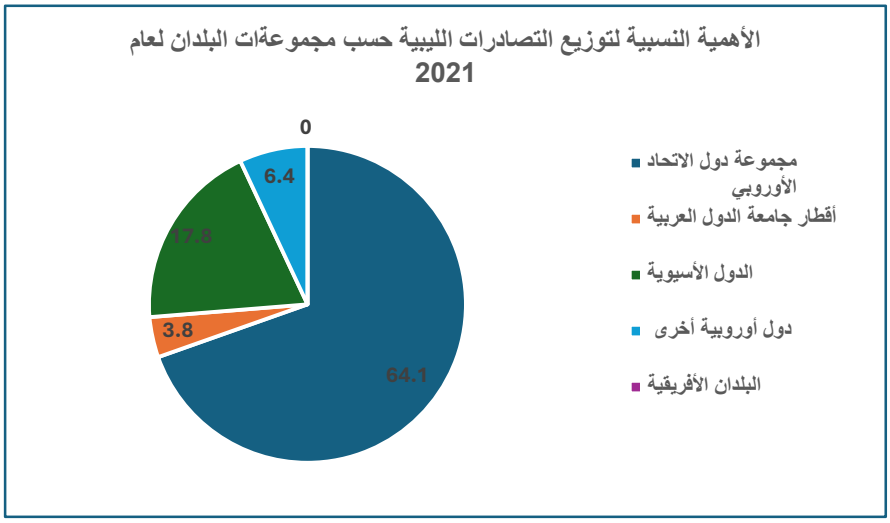

جدول (35) قيمة الصادرات حسب أهم البلدان المصدر إليها

خلال الفترة (2020 – 2021)

" مليون دولار "

البلدان المصدر إليها	2020	النسبة من اجمالى الصادرات%	2021	النسبة من اجمالى الصادرات%
إيطاليا	1,970.3	20.8	7,470.1	22.6
ألمانيا	849.5	9	3,659.9	11.1
أسبانيا	705.2	7.5	3,427.2	10.4
الصين الشعبية	827.1	8.7	3,271.5	9.9
الولايات المتحدة الأمريكية	225.1	2.4	2,239.7	6.8
فرنسا	529.2	5.6	2,175.8	6.6
هولندا	121.1	1.3	1,692.7	5.1
المملكة المتحدة	88.6	0.9	1,549.1	4.7
تايلند	326.8	3.5	1,155.9	3.5
اليونان	58.3	0.6	1,023.2	3.1
تركيا	1,674.3	17.7	821.8	2.5
الإمارات	955.2	10.1	956.2	2.9
سويسرا	144.7	1.5	302.1	0.9
سنغافورة	198.1	2.1	171.2	0.5
ماليزيا	0.6	0	30.3	0.1
كوريا الجنوبية	19.8	0.2	12.5	0.0
اندونيسيا	0.7	0	10.5	0.0
بلدان اخرى	771.1	8.1	3,123.2	9.4
الإجمالي	**9,465.5**	**100.0**	**33,092.9**	**100.0**

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

من خلال الاطلاع على الجدول والرسم التوضيحي أعلاه لقيمة الصادرات حسب أهم البلدان المصدرة إليها يتضح أن إيطاليا كانت أهم مستورد، حيث بلغت نسبة ما صدر إليها 22.6% خلال عام 2021 من إجمالي قيمة الصادرات الليبية. وتأتي في المرتبة الثانية المانيا إذ بلغت نحو 11.1% من إجمالي الصادرات.

التركيب السلعي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتركيب السلعي للصادرات الوطنية الواردة بالجدول أدناه مدى استحواذ صادرات المنتوجات المعدنية على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2021، مشكّلة بذلك ما نسبته 95.6% من اجمالي الصادرات. الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية، موضحاً ضعف هيكل الإنتاج المحلي وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

جدول (36) قيمة الصادرات مصنفة حسب أقسام السلع

خلال الفترة (2020 – 2021)

" مليون دولار "

أقسام السلع	2020	الأهمية النسبية%	2021	الأهمية النسبية%
حيوانات حية – منتوجات حيوانية	16.2	0.2	26.2	0.1
منتوجات المملكة النباتية	8.2	0.1	3.7	0.0
شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية والمنتوجات المشتقة منها	0.3	0.0	0.4	0.0
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ	1.4	0.0	1.5	0.0
المنتوجات المعدنية	7,272.2	76.8	31,641.3	95.6
منتوجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	14.8	0.2	208.1	0.6
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	0.8	0.0	1.7	0.0
جلود حيوانات خام وجاود مدبوغة	3.2	0.0	2.9	0.0
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش	0	0.0	0.2	0.0
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق	2.7	0.0	8.5	0.0
منتوجات ومواد نسيجية	1.7	0.0	1.4	0.0
الاحذية، اغطية الراس، المظلات، مظلات الشمس، عصي المشي، سياط الفروسية	0.0	0.0	0.1	0.0
مصنوعات من الحجر والجص والاسمنت والميكا ومنتوجات الخزف والزجاج	0.0	0.0	0.2	0.0
لؤلؤ طبيعي او مستنبت واحجار كريمة او شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	1,659.2	17.5	237.8	0.7
المعادن العادية ومصنوعاتها	439.5	4.6	929.4	2.8
الالات والاجهزة والمعدات الكهربية واجهزة التسجيل والإذاعة والصوت	27.7	0.3	16.8	0.1
معدات النقل	15.6	0.2	2.0	0.0
الاجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية واجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية	1.0	0.0	3.1	0.0
الاسلحة والذخائر، اجزاؤها ولوازمها	0.0	0.0	0.0	0.0
سلع ومنتوجات متنوعة	1.0	0.0	1.5	0.0
الإجمالي	**9,465.5**	**100.0**	**33,092.9**	**100**

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

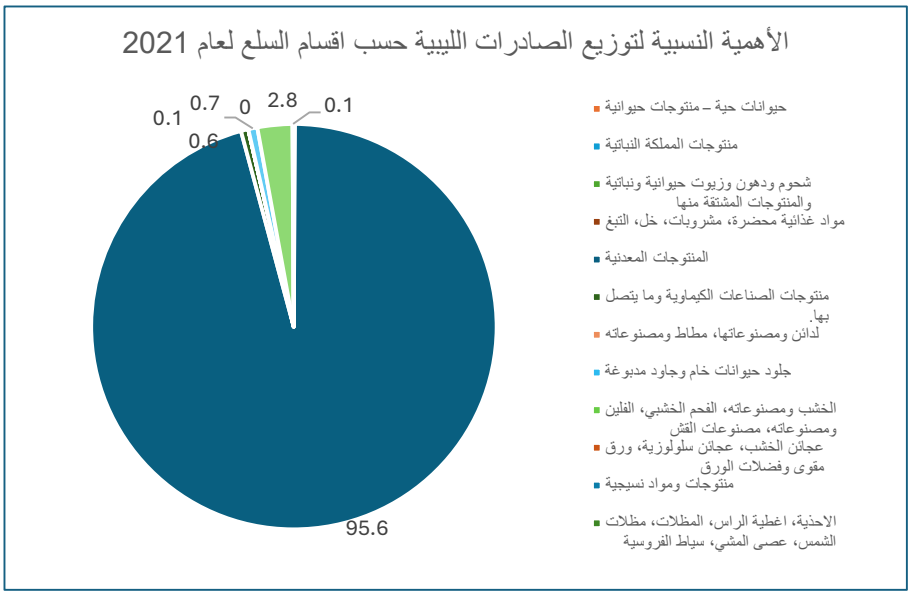

2. الواردات

يعتمد السوق المحلي في تلبية احتياجات كافة القطاعات والافراد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية كالآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الانتاجية، على الأسواق الخارجية.

التوزيع الجغرافي للواردات:

تعد دول الاتحاد الاوربي وخاصة ايطاليا واليونان الشريك التجاري الرئيسي لواردات ليبيا حيث بلغت أهميتها النسبية نحو 34.1% من اجمالي الواردات خلال عام 2021، ما قيمته حوالي 6.1 مليار دولار. وتأتي في المرتبة الثانية الدول الاسيوية حيث بلغت اهميتها النسبية 33.1% من اجمالي الواردات فيما شكلت اقطار جامعة الدول العربية والدول الاوروبية الأخرى النسب الباقية. وتشير البيانات الى ضعف المبادلات التجارية بين ليبيا والدول الافريقية ودول شمال ووسط امريكا وأستراليا ونيوزيلندا.

جدول (37) توزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان
خلال الفترة (2020– 2021)

" مليون دولار "

مجموعات البلدان	2020	النسبة من اجمالى الواردات %	2021	النسبة من اجمالى الواردات %
مجموعة دول الاتحاد الأوروبي	4,323.8	34.7	6,132.2	34.1
أقطار جامعة الدول العربية	2,386.6	19.1	3,733.6	20.8
الدول الأسيوية	4,342.7	34.8	5,940.9	33.1
دول أوروبية أخرى	764.3	6.1	1,198.7	6.7
البلدان الأفريقية	18.6	0.1	19.3	0.1
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	572.2	4.6	879.4	4.9
أستراليا ونيوزيلاندا	61.1	0.5	65.1	0.4
الإجمالي	**12,469.3**	**100.0**	**17,969.2**	**100.0**

الأهمية النسبة لتوزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان
(2021-2020)

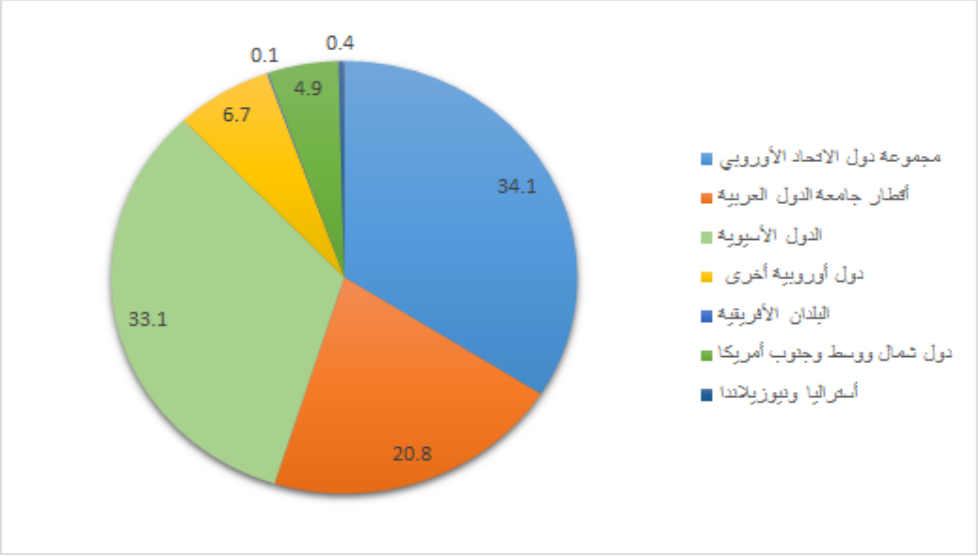

جدول (38) قيمة الواردات حسب أهم البلدان المستورد منها خلال الفترة (2020-2021)

" مليون دولار"

البلدان المستورد منها	2020	النسبة من اجمالى الواردات%	2021	النسبة من اجمالى الواردات%
تركيا	1,653.1	13.3	2,769.4	15.6
الصين الشعبية	1,880.6	15.1	2,129.0	12.0
الإمارات	1,003.4	8.0	1,706.5	9.6
إيطاليا	1,000.6	8.0	1,434.2	8.1
اليونان	719.4	5.8	1,189.8	6.7
مصر	614.3	4.9	960.8	4.5
المانيا	400.8	3.2	681.8	3.8
هولندا	576.9	4.6	533.8	3.0
كوريا الجنوبية	338.1	2.7	428.5	2.4
أوكرانيا	327.8	2.6	468.0	2.6
اسبانيا	346.8	2.8	366.7	2.1
البرازيل	166.4	1.3	313.4	1.8
الولايات المتحدة الامريكية	290.0	2.3	295.9	1.7
سويسرا	127.1	1.0	216.8	1.2
فرنسا	171.3	1.4	208.2	1.2
المملكة المتحدة	148.9	1.2	141.2	0.8
بلدان أخرى	2,723.9	21.8	4,123.7	23.2
الإجمالي	**12,489.3**	**100.0**	**17,969.2**	**100.0**

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

من خلال الاطلاع على الجدول أعلاه لقيمة الواردات حسب أهم البلدان المستورد منها، يتضح أن دول تركيا والصين وإيطاليا والامارات تتصدر قائمة أهم البلدان المستورد منها، حيث بلغت نسبة ما أستورد منها حوالي 44.7 % خلال عام 2021 من إجمالي قيمة الواردات الليبية.

التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات المنتجات المعدنية وكذلك واردات الآلات والأجهزة الكهربية والمواد الغذائية المرتبة الأولى من اجمالي الواردات، حيث شكلت 45.4% من اجمالي الواردات، وهذا يدل على مدى ضعف الانتاج المحلي وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد مما يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي.

فيما احتلت واردات معدات النقل، منتجات المملكة النباتية ومنتجات الصناعة الكيماوية، والمرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لتشكل 21.0%، أما واردات بافي أقسام السلع فقد شكلت النسب الباقية والبالغة حوالي 33.5% من اجمالي الواردات السلعية.

جدول (39) قيمة الواردات مصنفة حسب أقسام السلع
خلال الفترة (2020-2021)

" مليون دولار "

أقسام السلع	2020	الأهمية النسبية %	2021	الأهمية النسبية %
حيوانات حية – منتوجات حيوانية	721.1	5.8	871.1	4.8
منتوجات المملكة النباتية	879.1	7.1	1,279.1	7.1
شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية والمنتوجات المشتقة منها	162.9	1.3	258.8	1.4
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ	1,641.0	13.2	1,840.4	10.2
المنتوجات المعدنية	2,014.9	16.2	3,290.9	18.3
منتوجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	921.9	7.4	1,363.9	7.6
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	493.7	4.0	774.4	4.3
جلود حيوانات خام وجاود مدبوغة	23.5	0.2	29.8	0.2
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش	68.8	0.6	133.5	0.7
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق	227.2	1.8	224.9	1.3
منتوجات ومواد نسيجية	741.0	5.9	833.1	4.6
الاحذية، اغطية الراس، المظلات، مظلات الشمس، عصى المشي، سياط الفروسية	85.5	0.7	115.8	0.6
مصنوعات من الحجر والجص والاسمنت والميكا ومنتوجات الخزف والزجاج	320.2	2.6	541.2	3.0
لؤلؤ طبيعي او مستنبت واحجار كريمة او شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	124.4	1.0	466.3	2.6
المعادن العادية ومصنوعاتها	551.2	4.4	856.0	4.8
الات والاجهزة والمعدات الكهربية واجهزة التسجيل والإذاعة والصوت	1,771.3	14.2	3,034.6	16.9
معدات النقل	854.8	6.9	1,136.2	8.6
الاجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية واجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية	332.4	2.7	238.3	1.3
الاسلحة والذخائر، اجزاؤها ولوازمها	1.0	0.0	0.8	0.0
سلع ومنتوجات متنوعة	533.4	4.3	679.4	3.8
الإجمالي	**12,469.3**	**100.0**	**17,969.1**	**100.0**

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

الاهمية النسبية لتوزيع الواردات الليبية حسب اقسام السلع للعام 2021

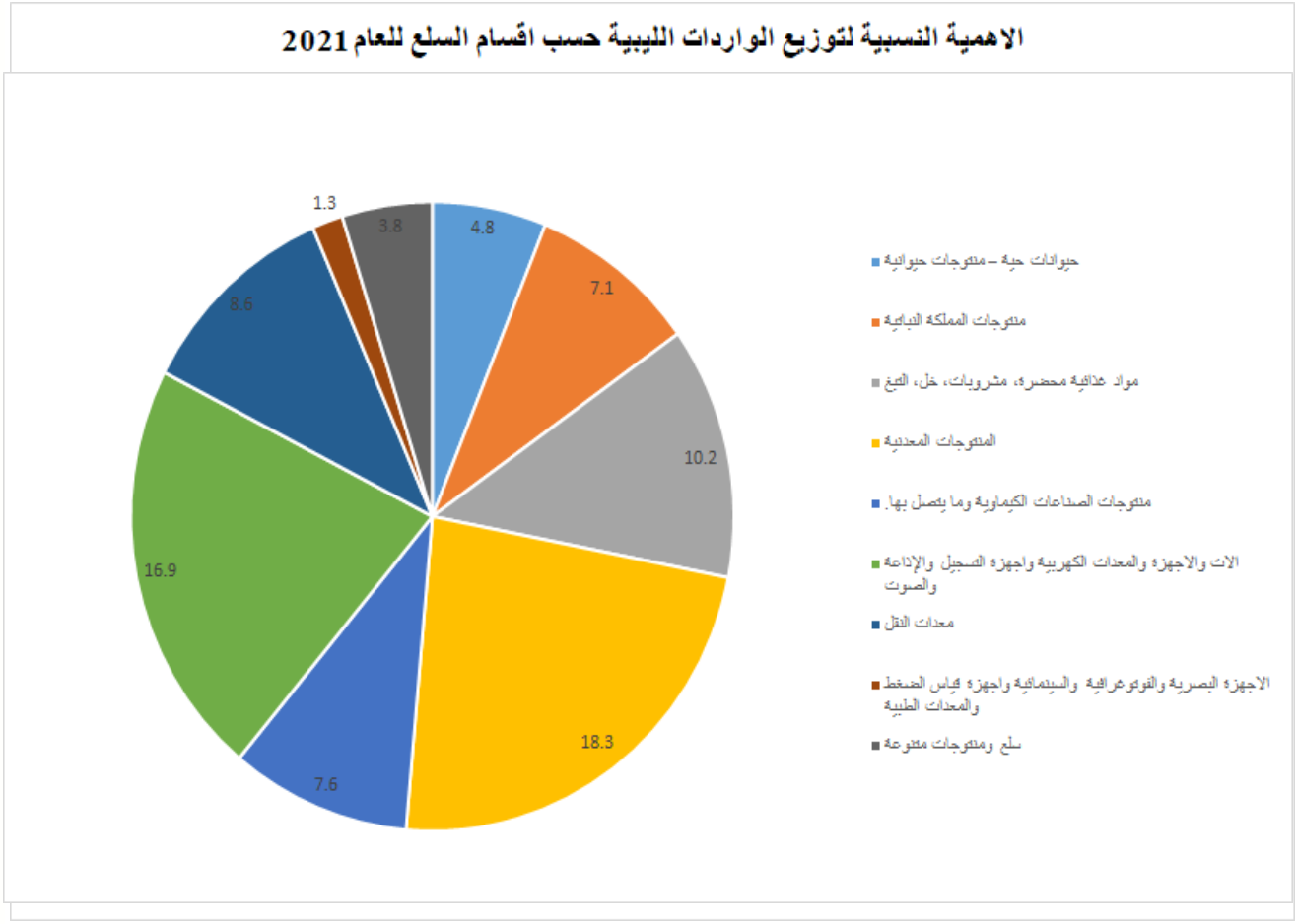

التطورات النقدية

1. القاعدة النقدية:

بلغ رصيد القاعدة النقدية في نهاية عام 2021 نحو 60,869.2 مليون دينار، مقابل 66,531.8 مليون دينار في نهاية عام 2020، مظهراً بذلك انخفاضاً قدره 5,662.7 مليون دينار، أي بنسبة 8.5%. هذا وقد تركز انخفاض القاعدة النقدية في انخفاض العملة خارج المصارف بنحو 7,932.2 مليون دينار لتصل إلى 31,799.8 مليون دينار، مقابل 39,732.0 مليون دينار في نهاية العام السابق، على الرغم من ارتفاع الاحتياطيات الاولية للمصارف التجارية، وتشمل كل من (النقد بخزائن المصارف، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي)، من نحو 25,374.6 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى 27,534.9 مليون دينار في نهاية عام 2021، بنسبة 8.5%، أو ما مقداره 2,160.2 مليون دينار.

أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد ارتفعت هي الاخرى من 1,425.2 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى 1,534.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، أي بنحو 109.3 مليون دينار، أو ما نسبته 7.7%.

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:

كان لصـــافي الأصـــول الأجنبية أثر توســـعي على القاعدة النقدية، حيث ارتفعت بنحو 236,085.2 مليون دينار، أو ما نسبته 236.9%، في حين كان لصافي الأصول المحلية أثر انكماشـــي على القاعدة أي بانخفاض قدره 241,989.2 مليون دينار، أو ما نســـبته 728.3% في نهاية عام 2021، وتجدر الاشارة إلى ان التغير الكبير الحاصل في بنود كل من صافي الاصول الاجنبية وصافي الاصول المحلية .

جدول (40) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

" مليون دينار

البيان	2019	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية:	**60,073.1**	**66,531.9**	**60,869.2**	**5,662.7-**	**8.5-**
أ – العملة خارج المصارف	**36,691.8**	**39,732.0**	**31,799.8**	**7,932.2-**	**20.0-**
ب– الاحتياطيات الاولية للمصارف التجارية:	**21,809.8**	**25,374.7**	**27,534.9**	**2,160.2**	**8.5**
– نقدية في الصندوق	2,355.1	1,129.0	2,775.1	1,646.1	145.8
– ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	19,454.7	24,245.7	24,759.8	514.1	2.1
ج – ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م	**1,571.5**	**1,425.2**	**1,534.5**	**109.3**	**7.7**
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	**60,073.1**	**66,531.9**	**60,869.2**	**5,662.7-**	**8.5-**
أ – صافي الأصول الأجنبية	**112,976.8**	**99,758.7**	**336,085.2**	**236,326.5**	**236.9**
ب – صافي الأصول المحلية:	**(52,903.7)**	**(33,226.8)**	**(275,216.0)**	**241,989.2-**	**728.3**
– صافي المستحقات علي الخزانة العامة	(15,612.6)	3,754.1	(96,380.1)	100,134.2-	2667.3-
– المستحقات على المصارف التجارية	0.0	0.0	0.0	19,850.7	0.0
– مستحقات على المؤسسات العامة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
– صافي البنود الأخرى	(37,291.1)	(36,980.9)	(178,835.9)	141,855.0-	383.6

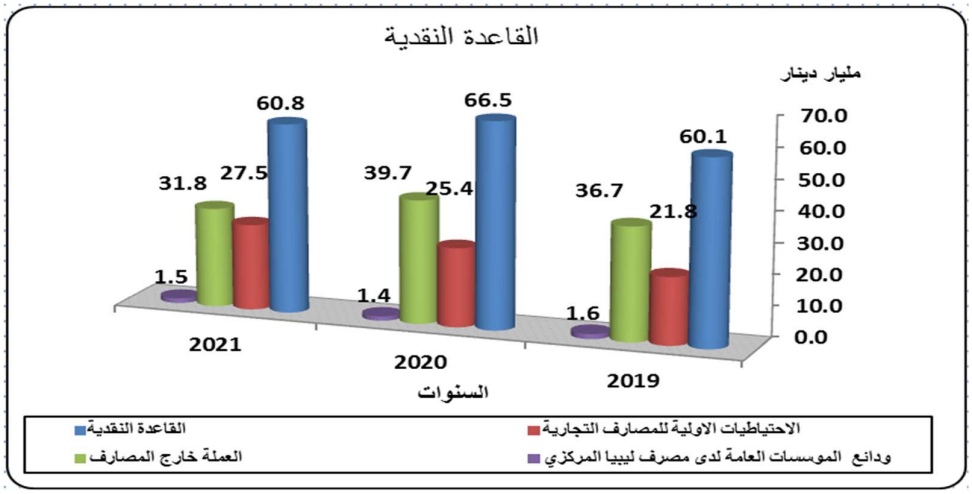

2. عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه:

شهد عرض النقود ($ع_2$) في نهاية عام 2021، انخفاضا قدره 24,924.7 مليون دينار، أو ما نسبته 19.9% ليصل إلى 100,618.3 مليون دينار، مقابل 125,543.0 مليون دينار في نهاية عام 2020.

وقد تمثل هذا الانخفاض في مكونات عرض النقود ($ع_1$) بنحو 25,614.9 مليون دينار، أو ما نسبته 20.8% ليصل إلى 97,335.4 مليون دينار، مقابل 122,950.3 مليون دينار في نهاية عام 2020، وقد تركز معظم الانخفاض في حجم الودائع تحت الطلب بنحو

17,682.7 مليون دينار، أو ما نسبته 21.2% لتصل إلى 65,535.6 مليون دينار في نهاية عام 2021، كما انخفضت العملة خارج المصارف بنحو 7,932.2 مليون دينار، او ما نسبته 20.0%، في حين ارتفع شبه النقود بنحو 690.2 مليون دينار، أو ما نسبته 26.6% ليصل إلى 3,282.9 مليون دينار، مقابل 2,592.7 مليون دينار في نهاية عام 2020.

وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2021 بالنسبة إلى النقود($ع_1$) نحو 1.60 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى اجمالي عرض النقود ($ع_2$) نحو 1.65 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية الذي ارتفع بنسبة 237.3%، او ما مقداره 243,752.5 مليون دينار كان له أثر توسعي على عرض النقود خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020، في حين انخفض صافي الائتمان المحلي بمقدار 99,574.5 مليون دينار، أي بنسبة 1864.9%، وكذلك صافي البنود الأخرى الذي انخفض بنحو 171,951.7 مليون دينار، كان لهما أثر انكماشي على عرض النقود في نهاية عام 2021، وهنا يبين الارتفاع الكبير الحاصل في بنود العوامل المؤثرة في عرض النقود كان بسبب تغيير سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، ونلاحظ ان مؤشر صافي الاصول الاجنبية إلى عرض النقود بلغ 3.2 مرة، مقابل 0.8 مرة مما يدل على قدرة صافي الاصول الاجنبية على مواجهة الطلب على النقد الاجنبي من خلال عرض النقود بأكثر من ثلاث مرات.

جدول (41) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

" مليون دينار"

البيـان	2019	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير
1. عرض النقود (ع1):	**105,568.7**	**122,950.3**	**97,335.4**	**25,614.9-**	**20.8-**
– العملة خارج المصارف	36,691.8	39,732.0	31,799.8	7,932.2-	20.0-
– ودائع تحت الطلب	68,876.9	83,218.3	65,535.6	17,682.7-	21.2-
2. شبه النقود:	**3,172.7**	**2,592.7**	**3,282.9**	**690.2**	**26.6**
عرض النقود (ع2)	**108,741.4**	**125,543.0**	**100,618.3**	**24,924.7-**	**19.9-**
العوامل المؤثرة في عرض النقود:	**108,741.4**	**125,543.0**	**100,618.3**	**24,924.7-**	**19.9-**
1. صافى الأصول الأجنبية:	**119,035.7**	**102,725.5**	**346,478.0**	**243,752.5**	**237.3**
– المصرف المركزي	112,976.8	99,758.7	336,085.2	236,326.5	236.9
– المصارف التجارية	6,058.9	2,966.8	10,392.8	7,426.0	250.3
2. المستحقات علي الخزانة العامة (صافي):	**(26,607.2)**	**(5,339.4)**	**(104,913.9)**	**99,574.5-**	**1864.9**
– المصرف المركزي	(15,612.6)	3,754.1	(96,380.1)	100,134.2-	2667.3-
– المصارف التجارية	(10,994.6)	(9,093.5)	(8,533.8)	559.7	6.2-
3. المستحقات على القطاعات الأخرى	**18,179.4**	**18,295.6**	**21,144.6**	**2,849.0**	**15.6**
4. صافى البنود الأخرى	**(1,866.5)**	**9,861.3**	**(171,951.7)**	**171,951.7-**	**1743.7-**

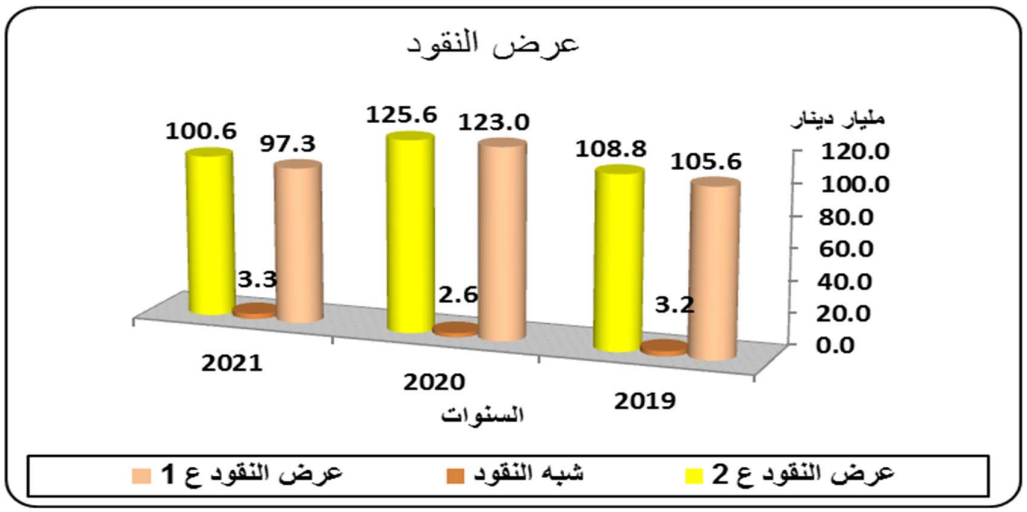

مقاصة الصكوك:

شهدت الصكوك المارة بغرفة مقاصة طرابلس خلال عام 2021، انخفاضاً في العدد والقيمة، ليصل عددها نحو 2,676 ألف صك، مقابل 2,691 ألف صك خلال عام 2020، بإنخفاض بلغ 15 ألف صك، وبما نسبته 0.6%. فيما بلغت قيمة هذه الصكوك خلال العام موضوع التقرير نحو 47.4 مليار دينار، مقابل 49.8 مليار دينار للعام 2020، مسجلة بذلك انخفاضاً قدره 2.4 مليار دينار وما نسبته 4.8%.

جدول (42) مقاصة الصـكوك

الفترة	العدد بالآلف	القيمة بالمليون دينار
2018	2,826	40,923.9
2019	3,828	62.254.4
2020	2,691	49.832.5
2021	2,676	47,401.2

سعر صرف الدينار الليبي:

شهد سعر صرف الدينار الليبي خلال عام 2021، ارتفاعاً مقابل العملات الأخرى. حيث بلغ مقابل الدولار الأمريكي نحو 4.5961 دينار لكل دولار، مقابل 1.3376 دينار لكل دولارخلال عام 2020، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بما نسبته 243.6%. كما سجل سعر صرف الدينار الليبي ارتفاعاً مقابل الجنيه الاسترليني بنسبة 242.2%. كما أظهر سعر صرف الدينار الليبي خلال عام 2021، ارتفاعاً أمام اليورو ليصل 5.2028 دينار، مقابل 1.6426 دينار خلال عام 2020، كذلك ارتفع أمام الفرنك السويسري بما نسبته 231.0% ليصل عند مستوى 5.0176 دينار، مقابل 1.5159 دينار خلال نفس الفترة. هذا وقد سجل سعر صرف الدينار الليبي أيضاً خلال العام موضوع التقرير، ارتفاعاً أتجاه بعض العملات الأخرى حيث ارتفع بنسبة 252.4% امام الايوان الصيني، وما نسبته 209.3% أمام الين الياباني.

وتأتي هذه التغيرات لسعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى خلال العام موضوع التقرير، في ظل متابعة مصرف ليبيا المركزي لتطور مؤشرات الاقتصاد الوطني وما آلا إليه الوضع الاقتصادي بعد سلسة من الإجراءات والسياسات النقدية وعلى رأسها سياسة سعر الصرف. حيث عمد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي على تشكيل لجنة تختص بدراسة خيارات تعديل سعر صرف الدينار الليبي، وفي إطار ذلك وبتاريخ 2020/12/16، أقر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بالاجماع توصية اللجنة المكلفة بتعديل سعر الصرف والتي أقرت تعديل قيمة الدينار الليبي مقابل وحدة السحب الخاصة لتصبح 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي واحد، أي ما يعادل 4.48 دينار ليبي مقابل الدولار الأمريكي، معلناً بذلك انخفاضاً في قيمة الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بما نسبته 220%، وفق القرار رقم (1) لعام 2020، لمجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، بحيث يتم التعامل بهذا السعر مع بداية عام 2021.

وفيما يتعلق بظام الصرف فقد حافظ مصرف ليبيا المركزي على اتباع نظام الصرف الثابت من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدة السحب الخاصة عند 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي، وبذلك فإن سعر صرف الدينار الليبي يتأثر بالتغيرات التي تحصل في العملات الأجنبية الرئيسية المكونة لسلة وحدة السحب الخاصة وفقاً للوزن الذي تحظى به كل عملة.

جدول (43) أسعار صرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسية خلال عام 2021

(دينار ليبي)

البيان	2019	2020	2021	معدل التغير %
دولار أمريكي	1.3963	1.3376	4.5961	243.6
يورو	1.5649	1.6426	5.2028	216.7
جنيه إسترليني	1.8313	1.8101	6.1941	242.2
فرنك سويسري	1.4428	1.5159	5.0176	231.0
ين ياباني (100 ينا)	1.2800	1.2900	3.9900	209.3
الايوان الصيني	0.2001	0.2048	0.7217	252.4

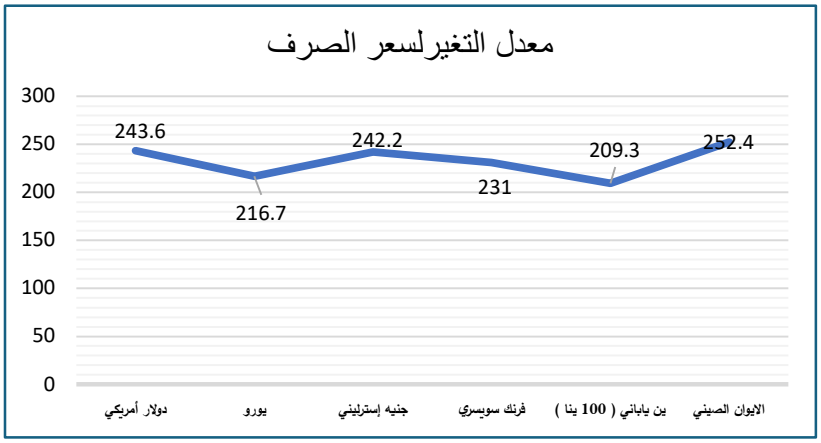

مصرف ليبيا المركزي

أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2021 (عدا الحسابات النظامية)، إرتفاعاً ملحوظاً وقدره 285.6 مليار دينار، بما نسبته 143.3%، ليبلغ نحو 484.9 مليار دينار، مقابل 199.3 مليار دينار في نهاية عام 2020، ويعزى ذلك الارتفاع إلى إعادة تقييم الأصول الأجنبية داخل ميزانية المصرف بعد تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (دينار ليبي يعادل 0.1555 وحدة حقوق السحب الخاصة)، في نهاية العام 2020. ليتم تطبيقه مطلع عام 2021، وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي للمصرف:

أولاً : الأصول:

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة إنخفاضاً بنحو6.3 مليار دينار، بما نسبته 15.4% لتصل في نهاية عام 2021 إلى 34.6 مليار دينار، مقابل 40.9 مليار دينار في نهاية عام 2020، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات اجنبية ما نسبته 99.9% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2020 نحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.1% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2021 نحو 450.3 مليار دينار، مقابل 158.5 مليار دينار في نهاية عام 2020، مسجلاً إرتفاعاً قدره 291.8 مليار دينار، أي بنسبة زيادة 184.2%. ويرجع ذلك إلى تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- **سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:**

بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2021 نحو 289.1 مليار دينار، مقابل نحو 52.2 مليار دينار

في نهاية عام 2020، مسجلاً إرتفاعاً قدره 236.9 مليار دينار، وبما نسبته 453.9%. ويعزى الجزء الأكبر في الزيادة إلى إلى ذات السبب وهو تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة.

- **المساهمات والاستثمارات المحلية:**

إرتفع رصيد بند المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2021 بمقدار 158.7 مليار دينار، وبما نسبته 5.2%، ليصل إلى 3.2 مليار دينار، مقارنة بما كان عليه في نهاية عام 2020 والبالغ 3.0 مليار دينار.

- **المساهمات والاستثمارات الأجنبية:**

إرتفع رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2021 بنحو 33.3 مليار دينار، وبنسبة إرتفاع بلغت 234.4%، ليصل إلى 47.5 مليار دينار، مقابل 14.2 مليار دينار في نهاية عام 2020، وتعود الزيادة الملحوظة في المساهمات والأستثمارات الأجنبية في الجزء الأكبر منها إلى إعادة التقييم، بعد تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة.

- **قروض وسلفيات الخزانة العامة:**

لم يطرأ أي تغير في رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2021، وبقي كما هو عليه في نهاية عام 2020، والبالغ 84.1 مليار دينار.

- **الأصول الأخرى:**

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2021 نحو 26.5 مليار دينار، مقابل 4.9 مليار دينار في نهاية عام 2020، مظهراً ارتفاعاً قدره 21.5 مليار دينار، أو ما نسبته 435.3%، ويرجع السبب في الزيادة المضطردة بشكل كبير إلى القروض الحسنة الممنوحة للمصارف التجارية والبالغة 9.9 مليار دينار، وكذلك إلى المبالغ تحت التسوية (حسابات جارية المصارف_ البيضاء)، والبالغة 10 مليار دينار.

ثانياً : الخصوم:

1. **خصوم إصدار العملة:**

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2021 إنخفاضاً بلغ 6.3 مليار دينار، ونسبة إنخفاض بلغت 15.4%، ليصل إلى نحو 34.6 مليار دينار، مقابل 40.9 مليار دينار في نهاية عام 2020.

2. **خصوم العمليات المصرفية:**

- الودائع:

سجل الرصيد الإجمالي للخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2021 زيادة وقدرها 291.9 مليار دينار ليصل إلى 450.3 مليار دينار، مقابل 158.5 مليار دينار في نهاية عام 2020، ويعزى ذلك إلى إرتفاع رصيد ودائع المصارف المحلية (مصارف تجارية ومصارف متخصصة) بنحو 5.9 مليار دينار، وبنسبة إرتفاع 13.3%، ليصل إلى 50.4 مليار دينار في نهاية عام 2021، مقابل 44.5 مليار دينار في نهاية عام 2020. كما ارتفع رصيد ودائع الخزانة العامة بنحو 22.7 مليار دينار، أي ما نسبته 187.0%، ليصل في نهاية عام 2021 إلى 34.8 مليار دينار، مقابل 12.1 مليار دينار في نهاية عام 2020، وأرتفع رصيد مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 66.1 مليار دينار، بما نسبته 228.3% ليصل إلى 95.1 مليار دينار في نهاية عام 2021، مقابل 29.0 مليار دينار في نهاية عام 2020. وسجل رصيد حسابات متنوعة ارتفاعاً بنحو 6.9 مليون دينار، أي ما نسبته 111.7% ليصل إلى 13.0 مليار دينار في نهاية عام 2021، مقابل 6.1 مليار دينار في نهاية عام 2020. وكذلك سجل رصيد حسابات مصارف خارجية (المصرف الليبي الخارجي) زيادة بمقدار بنحو 2.1 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 228.7% ليصل إلى 3.1 مليار دينار في نهاية عام 2021، مقابل 934.2 مليون دينار في نهاية عام 2020.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2021، ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2020، والبالغ 1.5 مليار دينار.

- **الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:**

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات ارتفاعاً بمقدار 54.2 مليون دينار، وبما نسبته 608.7%، ليصل إلى 63.1 مليار دينار في نهاية عام 2021، مقابل 8.9 مليار دينار في نهاية عام 2020، ويرجع السبب في ذلك إرتفاع قيمة إعادة التقييم بعد تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحد حقوق السحب الخاصة في نهاية العام 2020.

- **الخصوم الأخرى:**

سجل بند الخصوم الأخرى إرتفاعاً قدره 134.0 مليار دينار، وبما نسبته 241.8% ليصل في نهاية عام 2021 إلى 189.3 مليار دينار، مقابل 55.4 مليار دينار في نهاية عام 2020. ويعود السبب في ذلك إلى إعادة التقييم بسبب تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، الذي تقدم ذكره. والجدول رقم (44) يوضح تطور أهم بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (44): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البيان	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير
الأصول				
أولا: أصول إصدار العملة:-	**40,862.3**	**34,575.4**	**-6,286.9**	**-15.4**
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	40,815.4	34,528.5	-6,286.9	-15.4
2-ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	0.0
ثانياً: أصول العمليات المصرفية: -	**158,460.2**	**450,312.1**	**291,851.9**	**184.2**
1-سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	52,190.9	289,105.8	236,914.9	453.9
2-المساهمات والاستثمارات المحلية	3,029.4	3,188.1	158.7	5.2
3-المساهمات والاستثمارات الأجنبية	14,190.0	47,452.4	33,262.4	234.4
4-الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	84,107.0	84,107.0	-	-
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	-	-
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	84,107.0	84,107.0	-	-
5-القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	0.0	0.0	-	-
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	0.0	0.0	-	-
- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	19,850.7	19,850.7	-
6-الأصول الأخرى	4,942.9	26,458.8	21,515.9	435.3
اجمالي الأصول	**199,322.5**	**484,887.5**	**285,565.0**	**143.3**
الخصوم				
أولاً: خصوم إصدار العملة: -	**40,862.3**	**34,575.4**	**-6,286.9**	**-15.4**
1-عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	40,861.0	34,574.9	-6,286.1	-15.4
2-عملة لدى العمليات المصرفية	1.3	0.5	-0.8	-61.5
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية: -	**158,460.2**	**450,312.1**	**291,851.9**	**184.2**
1-الودائع (الحسابات الجارية):	92,662.3	196,323.9	103,661.6	111.9
- الخزانة العامة	12,117.1	34,771.9	22,654.8	187.0
- مؤسسات وأجهزة عامة	28,960.4	95,068.6	66,108.2	228.3
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	44,505.7	50,407.2	5,901.5	13.3
- حسابات متنوعة	6,144.9	13,005.9	6,861.0	111.7
- حسابات مصارف خارجية	934.2	3,070.3	2,136.1	228.7
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطيات ومخصصات أخرى	8,911.2	63,150.5	54,239.3	608.7
4- الخصوم الأخرى	55,386.7	189,337.7	133,951.0	241.8
اجمالي الخصوم	**199,322.5**	**484,887.5**	**285,565.0**	**143.3**

أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي

تم إفتتاح نشاط مصرف ليبيا المركزي الذي تأسس في 1 ابريل من عام 1955 تحت اسم المصرف الوطني الليبي، وحل بذلك محل لجنة النقد الليبية التي أُنشِئت في عام 1951، ثم تم تغيير اسمه إلى مصرف ليبيا بموجب قانون البنوك لسنة 1963. ثم تغير إسمه في سبتمبر 1969 إلى الإسم الحالي وهو مصرف ليبيا المركزي.

في هذا الصدد يجدد مصرف ليبيا المركزي ويؤكد على إنَّه مؤسسة مالية مُستقلة ومملوكة بالكامل للدولة الليبية، ويُمثَّل السلطة النقدية بها وقد حدد قانون إنشاء المصرف المركزي والقوانين اللاحقة له والتي كان آخرها قانون المصارف رقم (1) عام 2005م بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) عام 2012م، أهداف المصرف المركزي والتي أهمها المحافظة على الاستقرار النقدي والعمل على تحقيق النمو فى الاقتصاد الوطني فى إطار السياسة العامة للدولة.

وتعد مدينة طرابلس مقر الإدارة العامة لمصرف ليبيا المركزي، ويقوم المصرف بتقديم خدماته للمصارف التجارية وفروعها في جميع أنحاء الدولة من خلال فروعه فى كل من بنغازي سرت، وسبهـا، وأقسام الإصدار في مدينتي غريان، والبيضاء ومصراته.

واصل مصرف ليبيا المركزي جهوده الحثيثة من أجل رفع أداء القطاع المصرفي وتحسين مستوى خدماته، وزيادة مساهمته في النشاط الإقتصادي وتحقيق النمو به، وذلك من خلال تطوير وتفعيل دور السياسة النقدية والمصرفية التي ينتهجها المصرف **وفيما يلي ملخص لأهم نشاطات إدارات المصرف لعام 2021:**

- **إدارة البحوث والإحصاء**

قامت إدارة البحوث والاحصاء بإعداد البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة. كما قامت بالإشراف على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالأحصاءات الواردة من مختلف الجهات والمؤسسات والمصارف، ومن إدارات المصرف، وقامت بتبويبها وتحليلها وإعداد التقارير بشأنها، وتتلخص تلك الأعمال خلال فترة التقرير، في الآتي:

- تجميع القوائم والبيانات المالية للمصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات والجهات الأخرى ذات العلاقة ومراجعتها، وإعداد تقارير عنها بشكل شهري.
- إصدار النشرة الإقتصادية بشكل ربع سنوي خلال عام 2021.
- إصدار كتيب ميزان مدفوعات ليبيا لعام2020.

- إعداد عدد من الورقات والتقارير الإقتصادية التي تتناول تحليل تطور مؤشرات الإقتصاد الليبي.
- إعداد الجداول الإحصائية للبيانات النقدية والمالية المختلفة، لأغراض التحليل المالي، ورصد الظواهر والتطورات الإقتصادية المحلية.
- تزويد صندوق النقد الدولى، بالأحصاءات النقدية والمصرفية والمالية بشكل شهري.
- متابعة الموقع الرسمي للمصرف، وتغذيته بالبيانات والأحصاءات النقدية والمالية والمصرفية، والتقارير المعدة للنشر على الموقع.
- استيفاء الاستبيانات الواردة من المؤسسات الدولية.

وفيما يخص مكتبة مصرف ليبيا المركزي بإدارة البحوث والاحصاء، فقد عملت الإدارة على تجديد ومتابعة الدوريات العربية التي تم الاشتراك فيها خلال العام 2021 مع الناشر مباشرة بالإضافة إلى الإستمرار في إستقبال رواد المكتبة في الأيام المخصصة، حيث يتم تقديم كل المساعدات اللازمة لهم وتوجيههم وإرشادهم، والحرص على تهيئة وتوفير المناخ الملائم للإطلاع والدراسة داخل صالة المكتبة.

- **أنشطة إدارة الإصدار:**

قامت إدارة الإصدار، بتسيير أعمالها على الوجه الأكمل، في ظل ظروف إستثنائية غير مسبوقة (جائحة كورونا)، والمتمثلة في إصدار العملة وتزويد المصارف التجارية وفروعها العاملة في ليبيا بجميع الفئات من العملة الورقية والمعدنية المختلفة، وفي نفس الوقت إستقبال كميات من المبالغ المودعة من المصارف بهدف تحقيق الحد المطلوب من السيولة النقدية، وفق تعليمات المصرف المركزي بما في ذلك العملة القديمة غير الصالحة للتداول.

وفيما يلي أهم أعمال التي قامت بها الإدارة خلال عام 2021:

- تم خلال عام 2021، تزويد أقسام الإصدار والخزينة الفرعية طرابلس بالعملة المحلية لمواجهة إحتياجات المصارف التجارية وفروعها موزعة على النحو التالي:

الخزينة الفرعية طرابلس	322.9 مليون دينار
قسم إصدار غريان	1,325.1 مليون دينار
قسم إصدار سبها	1,199.0 مليون دينار
المجمـــــوع	**2,846.9 مليون دينار**

- بلغ ما تم تزويده لأدارة العمليات المصرفية 452.2 مليون دينار، وبلغت المبالغ المزودة للمصارف التجارية ما قيمته 2,312.3 مليون دينار.
- بلغت المبالغ الواردة من الخارج (دار الطباعة) ما قيمتها 521.0 مليون دينار، في حين بلغت العملة الواردة من إدارة العمليات المصرفية 6.8 مليون دينار، وبلغت العملة الواردة من المصارف التجارية ما قيمته 9,044.6 مليون دينار تقريباً.
- نظراً لتغير سعر الصرف من قبل مجلس إدارة المصرف المركزي، فقد حدثت تدفقات نقدية كبيرة من العملة الورقية واردة من المصارف التجارية، الأمر الذي أدى بإدارة الإصدار بإستئجار خزائن من المصارف التجارية لتخزين العملة الواردة القابلة للتداول.
- لم ترد أي مبالغ من العملة مزورة أو مزيفة، في حين قامت إدارة الإصدار عبر قسم الإتلاف والأقسام بالفروع بإتلاف مبلغ من العملة الورقية التالفة، وغير الصالحة للتداول خلال الفترة موضوع التقرير على النحو التالي:

الفرع / القسم	القيمة بمليون دينار
طرابلس	2,200.0
فرع سبها	2,962.5
الإجمالي	**5,162.5**

- **أنشطة إدارة المدفوعات والتسويات:**

في إطار خطة عمل مصرف ليبيا المركزي لتحقيق الشمول المالي ووصول الخدمات المصرف لكل أفراد المجتمع، وفي ضوء إستراتيجية المصرف للتحول الرقمي وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني، والحاجة إلى زيادة أعداد المعاملات الإلكترونية وإتاحة وسائل السداد والتحصيل المختلفة لتلبية إحتياجات العملاء تم إطلاق برنامج تطوير وسائل الدفع الإلكتروني عبر الموزع الوطني الذي يتكون من عدة مشاريع وفق إطار زمني محدد لكل مشروع، حيث تم ربط المصارف التجارية غير المربوطة مع الموزع الوطني وبدأت عملية الشروع في تنفيذ المشروع في ديسمبر 2021، وبلغت نسبة إنجاز المشروع 35%. كذلك تم ربط شركات الدفع الألكتروني بالموزع الوطني، وتم البدء في هذه العملية في ديسمبر 2021.

مؤشرات نظم المدفوعات:

- **تقارير وأحصائيات عن منظومة المقاصة– ECC**

العام	عدد الصكوك بالغرفة اليدوية	النسبة المئوية %	عدد الصكوك بالغرفة الإلكترونية	النسبة المئوية %
2020	700,266	6.8	3,607,200	93.2
2021	921,191	5.0	3,377,762	95.0

- **مؤشرات الدفع الألكتروني من خلال الموزع الوطني:**

إرتفع عدد البطاقات النشطة بنسبة 24.4% في عام 2021 مقارنة بعام 2020، كذلك إرتفع عدد نقاط البيع بنسبة 51.5% عن السنة السابقة في حين إرتفع حجم التداول على نقاط البيع في عام 2021 بما نسبته 32%، كما هو موضح بالجدول التالي:

العام	بطاقات نشطة	عدد اجهزة نقاط البيع	عدد الحركات على نقاط البيع	قيم الحركات (مليون دينار)
2020	537,210	12,448	15,748,817	2,113.5
2021	668,382	18,855	20,927,723	3,090.2

- **مؤشرات الدفع الألكتروني من خلال الموزع الوطني:**

إرتفع عدد البطاقات النشطة بنسبة 14% في عام 2021 مقارنة بعام 2020، وإرتفعت عدد المحافظ الألكترونية بنسبة 10%، كذلك إرتفع عدد نقاط البيع بنسبة 35.5% عن السنة السابقة في حين إرتفع حجم التداول على نقاط البيع في عام 2021 بما نسبته 21%، كما هو موضح بالجدول التالي:

البيان		السنة	
		2020	2021
بطاقات أو محافظ صادرة عن المصارف	تداول	174,966.0	201,659.0
	تفاني	569.0	1,076.0
	المدار	128,499.0	135,929.0
	ميزا	83.0	7,518.0
عدد أجهزة نقاط البيع	تداول	4,778.0	6,964.0
	تفاني	21.0	29.0
	المدار	1,328.0	1,783.0
	ميزا	123.0	789.0
عدد الحركات على نقاط البيع	تداول	4,182,051.0	3,989,187.0
	تفاني	4,045.0	3,774.0
	المدار	776,138.0	1,123,542.0
	ميزا	103.0	6,655.0
قيم الحركات (مليون دينار)	تداول	495.7	635.9
	تفاني	0.5	1.0
	المدار	71.6	80.8
	ميزا	0.033	2.9

والجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي لنقاط البيع حسب المناطق للقطاع الخاص، حيث إستحوذت المنطقة الغربية على النسبة الأكبر 67%، فيما توزعت النسب الأخرى على النحو التالي 19% المنطقة الجنوبية و 14% المنطقة الشرقية.

البيان		السنة	
		2021	المجموع حسب المناطق
المنطقة الغربية	تداول	4286	6217
	تفانى	29	
	المدار	1320	
	ميزا	582	
المنطقة الشرقية	تداول	1076	1336
	تفانى	0	
	المدار	84	
	ميزا	176	
المنطقة الجنوبية	تداول	1602	1789
	تفانى	0	
	المدار	86	
	ميزا	101	
المجموع			**9342**

الميزانية المُجمَعة للمصـــارف

شَهِدَت الميزانية المُجمَعة للمصـــارف نهاية عام 2021، تطورات في مُجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليبلغ إجمالي الأصول داخل الميزانية المُجمَعة نحو 135,977.2 مليون دينار، مقابل 126,107.9 مليون دينار في نهاية عام 2020، بإرتفاع قدره 9,869.2 مليون دينار، أي بمعدل 7.8%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية المُجمَعة للمصـــارف:

جدول رقم (45): مُلخص الميزانية المُجمَعة للمصـــارف

"مليون دينار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول :				
1- نقدية بالخزائن	**1,146.8**	**2,871.5**	**1,724.7**	**150.4**
- عملة محلية	1,128.9	2,775.1	1,646.2	145.8
- عملة أجنبية	17.9	96.4	78.5	439.1
2- حسابات المقاصة	**5,584.8**	**6,041.0**	**456.2**	**8.2**
- المقاصة بين المصارف	2,392.8	2,432.9	40.1	1.7
- المقاصة بين الفروع	3,192.0	3,608.1	416.1	13.0
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	**89,836.6**	**89,916.8**	**80.2**	**0.1**
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	**85,363.2**	**78,625.2**	**-6,738.0**	**-7.9**
- ودائع تحت الطلب	68,245.0	64,455.6	-3,789.4	-5.6
- شهادات الإيداع	17,118.2	14,169.6	-2,948.6	-17.2
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	**1,262.5**	**766.6**	**-495.9**	**-39.3**
- ودائع تحت الطلب	1,245.1	766.6	-478.5	-38.4
- ودائع زمنية	17.4	0.0	-17.4	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	**523.4**	**1,734.1**	**1,210.7**	**231.3**
- ودائع تحت الطلب	523.4	1,734.1	1,210.7	231.3
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	**2,687.6**	**8,790.9**	**6,103.3**	**227.1**
- ودائع تحت الطلب	2,255.6	7,260.4	5,004.8	221.9
- ودائع زمنية	432.0	1,530.6	1,098.6	254.3
4- الإستثمارات	**4,256.6**	**4,445.1**	**188.5**	**4.4**
5- القروض والتسهيلات	**16,996.9**	**19,637.5**	**2,640.6**	**15.5**
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,495.7	4,618.6	122.9	2.7
- السلف الإجتماعية (تشمل قروض المرابحة للأفراد)	3,036.5	4,819.3	1,782.8	58.7
- قروض الأنشطة الإقتصادية الأخرى	9,464.7	10,199.6	734.9	7.8
6- الأصول الثابتة	**1,986.8**	**2,287.4**	**300.6**	**15.1**
7- الأصول الأخرى	**6,299.4**	**10,778.0**	**4,478.6**	**71.1**
إجمالي الأصول	**126,107.9**	**135,977.2**	**9,869.3**	**7.8**
الحسابات المقابلة	28,611.1	45,635.7	17,024.6	59.5
الإجمالي الكلي للأصول	**154,719.0**	**181,612.8**	**26,893.8**	**17.4**

"مليون دينار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	**102,194.2**	**92,113.7**	**-10,080.5**	**-9.9**
- الودائع تحت الطلب	**86,736.7**	69,429.8	-17,306.9	-20.0
- الودائع الزمنية	**2,134.3**	2,180.4	46.1	2.2
- الودائع الإدخارية	**437.6**	315.1	-122.5	-28.0
- أوامر الدفع	**5,793.9**	3,673.1	-2,120.8	-36.6
- التأمينات النقدية	**7,091.6**	16,515.2	9,423.6	132.9
2- الإقتراض من المصارف والجهات الأخرى	**35.2**	**33.3**	**-1.9**	**-5.4**
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	**220.4**	**144.7**	**-75.7**	**-34.3**
4- حقوق الملكية	**6,846.3**	**7,578.7**	**732.4**	**10.7**
- رأس المال المدفوع	**4,508.0**	4,772.6	264.6	5.9
- الإحتياطي القانوني	**663.5**	799.8	136.3	20.5
- إحتياطيات غير مخصصة	**50.3**	61.4	11.1	22.1
- أرباح العام	**608.7**	1,176.9	568.2	93.4
- الأرباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	**1,015.9**	768.1	-247.8	-24.4
5- المخصصات	**5,587.2**	**7,386.6**	**1,799.4**	**32.2**
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	**11,224.6**	**8,869.4**	**17,495.5**	**155.9**
إجمالي الخصوم	**126,107.9**	**135,977.1**	**9,869.2**	**7.8**
الحسابات المقابلة	**28,611.1**	45,635.7	17,024.6	59.5
الإجمالي الكلي للخصوم	**154,719.0**	**181,612.8**	**26,893.8**	**17.4**

- **هيكل البنود المكونة للأصول في الميزانية المُجمّعة للمصـــارف:**

إستمرت ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي بما فيه الإحتياطي الإلزامي المطلوب هو المكون الرئيسي لإصـول القطاع المصرفي، حيث تغطي نحو 57.8% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2021، في حين إرتفعت حصة بند القروض والتسهيلات الإئتمانية في هيكل الموجودات لتسجل نحو 14.4% من الإجمالي مقارنة بـ 13.5% في عام 2020.

جدول رقم (46) هيكل البنود المكونة للأصول

البند	2020	2021
الأصول :		
1- نقدية بالخزائن	0.9%	2.1%
2- حسابات المقاصة	4.4%	4.4%
3- الودائع لدى المصرف المركزي	67.7%	57.8%
4- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	1.0%	0.6%
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	0.4%	1.3%
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	2.1%	6.5%
7- الإستثمارات	3.4%	3.3%
8- القروض والتسهيلات	13.5%	14.4%
9- الأصول الثابتة	1.6%	1.7%
10- الأصول الأخرى	5.0%	7.9%

- **هيكل البنود المكونة للخصوم في الميزانية المُجمَعة للمصـــارف :**

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المُجمَعة للمصـــارف في عام 2021 فإن ودائع الغير لدى المصارف (ودائع العملاء) تمثل المصدر الرئيسي للتمويل مشكلة مانسبته 67.7% من إجمالي مصادر أموال المصارف ، مقارنة بنحو 81.0% في عام 2020. فيما شكلت حقوق الملكية نحو 5.6% من إجمالي مصادر أموال المصـــارف في عام 2021 ، مقابل نسبة 5.4% في عام 2020.

جدولرقم(47) هيكل البنود المكونة للخصوم

البند	2020	2021
الخصوم		
1- ودائع الغير لدى المصارف	81.0%	67.7%
2- الإقتراض من المصرف المركزي	0.0%	0.0%
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	0.2%	0.1%
4- حقوق الملكية	5.4%	5.6%
5- المخصصات	4.4%	5.4%
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	8.9%	21.1%

تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المُجمّعة للمصـــارف

أولاً : جانب الأصـول

1- النقدية :

أ- النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة :

إرتفع رصيد النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بمقدار 2,180.9 مليون دينار أي بمعدل 32.4%، لتصل إلى 8,912.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، مقابل 6,731.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، بسبب إرتفاع بندي النقد بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بين المصارف بمقدار 1,724.7 مليون دينار و 456.2 مليون دينار على التوالي في نهاية عام 2021 مقارنة بعام 2020، والجدول التالي يوضح ذلك :

" مليون دينار"

البيان	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير%
النقدية بالخزائن :	**1,146.8**	**2,871.5**	**1,724.7**	**150.4**
عملة محلية	1,128.9	2,775.1	1,646.2	145.8
عملة أجنبية	17.9	96.4	78.5	439.1
إجمالي حسابات المقاصة	**5,584.8**	**6,041.0**	**456.2**	**8.2**
المقاصة بين المصارف	2,392.8	2,432.9	40.1	1.7
المقاصة بين الفروع	3,192.0	3,608.1	416.1	13.0
الإجمالي	**6,731.6**	**8,912.5**	**2,180.9**	**32.4**

ب- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد أرصدة وودائع المصـارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى ولدى المصارف الخارجية نحو 89,916.8 مليون دينار في نهاية عام 2021، مقابل 89,836.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، مرتفعة بشكل طفيف بقيمة 80.2 مليون دينار، نتيجة لإرتفاع الأرصدة والودائع لدى المراسلين بالخارج، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (48) الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

"مليون دينار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى :	**72,269.0**	**74,216.6**	**1,947.6**	**2.7**
المصرف المركزي	68,245.0	64,455.6	-3,789.4	-5.6
المصارف المحلية	1,245.1	766.6	-478.5	-38.4
المصرف الليبي الخارجي	523.4	1,734.1	1,210.7	231.3
لدى المراسلين بالخارج	2,255.6	7,260.4	5,004.8	221.9
ودائع زمنية :	**17,567.6**	**15,700.2**	**-1,867.4**	**-10.6**
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	17,118.2	14,169.6	-2,948.6	-17.2
المصارف المحلية	17.4	0.0	-17.4	-
المصرف الليبي الخارجي	0.0	0.0	0.0	-
لدى المراسلين بالخارج	432.0	1,530.6	1,098.6	254.3
الإجمالي	**89,836.6**	**89,916.8**	**80.2**	**0.1**

2- الإستثمارات :

سجل إجمالي رصيد الإستثمارات نهاية عام 2021 نحو 4,445.1 مليون دينار، مقابل 4,256.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، مرتفعة بمقدار 188.5مليون دينار هذا الإرتفاع جاء نتيجة للزيادة في الإستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة ، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (49): الإستثمارات

" مليون دينار"

البيان	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزانة	3,000.0	3,000.0	0.0	0.0
إستثمارات في الشركات العامة	562.3	564.7	2.4	0.4
إستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	599.5	783.5	184.0	30.7
إستثمارات أخرى	94.9	96.9	2.0	2.2
الإجمالي	**4,256.6**	**4,445.1**	**188.5**	**4.4**

3- القروض والتسهيلات الائتمانية :

إرتفع اجمالي رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة من المصارف من 16,996.9 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى 19,637.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو 15.5%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى اجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 21.3%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 14.4%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2021 ما قيمته 13,165.8 مليون دينار، وما نسبته 67.0% من إجمالي

القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 33.0% والتي بلغت قيمتها نحو 6,471.7 مليون دينار. وبتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الإرتفاع في اجمالي رصيد الإئتمان الممنوح من المصارف بسبب الزيادة في بندي قروض المرابحة للأفراد (السلف الإجتماعية) و القروض الأخرى.

جدول رقم (50): رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة من المصارف

" مليون دينار "

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
سلفيات والسحب على المكشوف	4,495.7	4,618.6	122.9	2.7
قروض المرابحة للأفراد *	3,036.5	4,819.3	1,782.8	58.7
القروض الأخرى	9,464.7	10,199.6	734.9	7.8
إجمالي القروض والتسهيلات	**16,996.9**	**19,637.5**	**2,640.6**	**15.5**
مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها	3,549.3	3,680.3	131.0	3.7
صافي القروض والتسهيلات	**13,447.6**	**15,957.2**	**2,509.6**	**18.7**

(*) يشمل رصيد السلف الإجتماعية .

جدول رقم (51): توزيع القروض الممنوحة من المصـــارف حسب القطاع (خاص وعام)

" مليون دينار "

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,918.2	6,471.7	553.5	9.4
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	11,078.7	13,165.8	2,087.1	18.8
الإجمالي	**16,996.9**	**19,637.5**	**2,640.6**	**15.5**

ثانياً: جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصـــــارف :

إنخفضت ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية) لدى المصارف بشكل كبير بمقدار 10,080.6 مليون دينار من 102,194.2 مليون دينار في نهاية عام 2020، إلى 92,113.6 مليون دينار في نهاية عام 2021، أي بمعدل إنخفاض بلغ 9.9%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع ما نسبته 79.4% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 20.3% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.3% فقط من إجمالي الودائع.

جدول رقم (52): جدول ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية)

" مليون دينار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	86,736.7	69,429.8	-17,306.9	-20.0
الودائع الزمنية	2,134.3	2,180.4	46.1	2.2
الودائع الإدخارية	437.6	315.1	-122.5	-28.0
أوامر الدفع	5,793.9	3,673.1	-2,120.8	-36.6
التأمينات النقدية	7,091.6	16,515.2	9,423.6	132.9
الإجمالي	**102,194.2**	**92,113.6**	**-10,080.6**	**-9.9**

- **الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع :** إنخفضت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع بشكل كبير في نهاية عام 2021 بمقدار 19,427.7 مليون دينار لتسجل 73,102.9 مليون دينار مقارنة بـ 92,503.6 مليون دينار في عام 2020.
- **الودائع لأجل والتأمينات النقدية :** إرتفع بند الودائع لأجل والتأمينات النقدية في نهاية عام 2021 بمقدار 9,469.7 مليون دينار لتسجل 18,695.6 مليون دينار مقابل 9,225.9 مليون دينار في عام 2020 معظم هذه الزيادة في بند التأمينات النقدية والتي هى مقابل الإعتمادات المستندية .
- **الودائع الإدخارية :** إنخفض رصيد الودائع الإدخارية في نهاية عام 2021 بمقدار 122.5 مليون دينار لتسجل 315.1 مليون دينار مقابل 437.6 مليون دينار في نهاية عام 2020.

وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة):

فقد إنخفضت ودائع القطاع العام والحكومي في نهاية عام 2021 بمقدار 4,809.1 مليون دينار لتصل إلى 36,811.6 مليون دينار، منها 11,533.8 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق الإنماء الإقتصادي والإجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والإستثمار، مقابل 41,620.7 مليون دينار كودائع للقطاع العام والحكومي في نهاية عام 2020.

أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف فقد أنخفضت أيضاً في نهاية عام 2021 بمقدار 5,271.5 مليون دينار وبنسبة 8.7% لتسجل نحو 55,302.0 مليون دينار مقارنة بنحو 60,573.5 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام 2021 .

جدول رقم (53): توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة)

"مليون دينار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	**41,620.7**	**36,811.6**	**-4,809.1**	**-11.6**
- ودائع حكومية	12,093.5	11,533.8	-559.7	-4.6
- ودائع القطاع العام	29,527.2	25,277.9	-4,249.3	-14.4
ودائع القطاع الخاص	**60,573.5**	**55,302.0**	**-5,271.5**	**-8.7**
- الأفراد	38,908.5	29,161.3	-9,747.2	-25.1
- الشركات والمؤسسات	21,665.0	26,140.7	4,475.7	20.7
الإجمالي	**102,194.2**	**92,113.7**	**-10,080.5**	**-9.9**

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 144.7 مليون دينار في نهاية عام 2021، منخفضة عما كانت عليه في نهاية عام 2020 ، وهذه الحسابات المكشوفة لدى المصارف بالخارج ناتجة فقط عن تأخر بعض المصارف في تسوية حساباتها مع المصارف المراسلة .

" مليون دينار"

البيان	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير%
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	220.4	144.7	-75.7	-34.3

3- حقوق الملكية :

إرتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 6,846.3 مليون دينار في نهاية عام 2020، ليصل إلى 7,578.7 مليون دينار في نهاية عام 2021، نتيجة الزيادة في راس المال المدفوع لبعض المصارف وكذلك الإحتياطيات القانونية والغير مخصصة ، فيما سجلت أرباح المصـــارف قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2021 إرتفاعاً قياسياً بمعدل 93.4% لتسجل 1,176.9مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2020 والبالغة نحو 608.7 مليون دينار.

جدول رقم (54): حسابات رأس المال

" مليون دينار"

البيان	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير%
رأس المال المدفوع	4,508.0	4,772.6	264.6	5.9
الإحتياطي القانوني	663.5	799.8	136.3	20.5
إحتياطيات غير مخصصة	50.3	61.4	11.1	22.1
أرباح العام	608.7	1,176.9	568.2	93.4
الأرباح المرحّلة والأرباح القابلة للتوزيع	1,015.9	768.1	-247.8	-24.4
الإجمالي	**6,846.3**	**7,578.7**	**732.4**	**10.7**

4- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات إرتفاعاً بمقدار 1,799.4 مليون دينار في نهاية عام 2021 ليصل إلى 7,386.6 مليون دينار، مقابل 5,587.2مليون دينار في نهاية عام 2020، وتركزت الزيادة في بند مخصص تقييم أسعار الصرف كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (56): المخصصـــــات

" مليون دينار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,549.3	3,680.3	131.0	3.7
مخصص إستهلاك الأصول الثابتة	862.3	916.4	54.1	6.3
مخصصات عامة	1,171.2	1,261.3	90.1	7.7
مخصص تقييم أسعار الصرف	4.4	1,528.6	1,524.2	34,719.0
الإجمالي	**5,587.2**	**7,386.6**	**1,799.4**	**32.2**

المصرف الليبي الخارجي

تشير بيانات المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي نهاية عام 2021، إلى إرتفاع إجمالي الأصول داخل الميزانية بنحو 1,222.8 مليون دولار ليصل إلى 18,843.8 مليون دولار، مقابل 17,621.0 مليون دولار في نهاية عام 2020، أي بمعدل 6.9%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية

أولاً : جانب الأصول

1- نقدية وأرصدة لدى الغير:

إرتفع رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مُجمله بمعدل 17.9% وبمبلغ 215.0 مليون دولار، ليصل رصيده إلى 15,334.7 مليون دولار في نهاية عام 2021 ، مقابل 13,003.7 مليون دولار في نهاية عام 2020 ، و الجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في النقدية الأرصدة وودائع لأجل لدى الغير :

"مليون دولار"

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
نقدية بالخزينة	4.6	2.6	-43.5
أرصدة لدى المصارف :			
- حسابات جارية – مصرف ليبيا	604.4	279.4	-53.8
- حسابات جارية لدى المصارف	4,128.7	2,417.6	-41.4
- ودائع لأجل لدى المصارف	8,032.1	12,635.1	57.3
- شهادات الإيداع	233.9	0.0	-
المجموع	**13,003.7**	**15,334.7**	**17.9**

2- محافظ إستثمارية مالية تدار بمعرفة الغير :

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ إستثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات إستثمارية دولية ، حيث يتم إستثمار أموال المحفظة في أدوات مالية متنوعة ، وبلغ رصيد هذا البند 152.0 مليون دولار في نهاية عام 2021 ، مقابل مبلغ 281.5 مليون دولار في نهاية عام 2020 .

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير :

بلغ رصيد هذا البند 523.9 مليون دولار في نهاية عام 2021 ، مقابل 1,297.6 مليون دولار في نهاية عام 2020 مسجلاً بذلك معدل إنخفاض بلغ نسبته 59.6% وبمقدار 773.7 مليون دولار. وفيما يلي جدول يُبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف :

" مليون دولار"

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
حسابات جارية مدينة	743.2	44.1	-94.1
قروض محلية	103.3	34.5	-66.6
قروض دولية	441.9	442.6	0.2
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	241.8	228.0	-5.7
قروض وسلف للموظفين	8.12	4.5	-64.8
إجمالي القروض والتسهيلات	**1,543.0**	**753.6**	-51.2
يخصم : المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	245.3	229.8	-6.3
صافي القروض والتسهيلات	**1,297.6**	**523.9**	**-59.6**

4- إستثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي :

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات وفروقات التقييم مبلغ 502.1 مليون دولار في نهاية عام 2021 ، مقابل 554.0 مليون دولار في نهاية عام 2020 بإنخفاض قدره 51.9 مليون دولار، حيث تركز معظم الإنخفاض في الإستثمارات المالية في السندات ليصل صافي رصيدها إلى 151.1 مليون دولار في نهاية عام 2021 . والجدول التالي يوضح ذلك :

"مليون دولار"

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
صافي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	362.0	351.0	-3.0
صافي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	192.0	151.1	-21.3
الإجمالي	**554.0**	**502.1**	**-9.4**

5- الإستثمارات الأخرى :

يمثل هذ البند كل من الإستثمارات العقارية ، الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق و الإستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة ، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2021 التطورات التالية :-

- رصيد بند الإستثمارات العقارية مبلغ 27.6 مليون دولار كما هو عليه في عام 2020.
- بلغ رصيد بند الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق مبلغ 23.6 مليون دولارفي نهاية عام 2021 مقابل 23.1 مليون دولار في نهاية عام 2020 أي بإنخفاض وقدره 1.4 مليون دولار .
- بلغ رصيد بند الإستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة 2,099.0 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 2,172.4 مليون دولار، بانخفاض مقداره نحو 73.4 مليون دولار.

6- أرصدة مدينة وأصول أخرى :

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات 190.6 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 280.4 مليون دولار في نهاية عام 2020، أي بإنخفاض قدره 89.8 مليون دولار، والجدول التالي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى.

"مليون دولار"

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.29	50.2	-13.8
إيرادات فوائد مستحقة	27.2	20.5	-24.6
أرصدة مدينة متنوعة	413.3	328.5	-20.5
أصول ثابتة بالطريق	0.54	30.5	-1.9
الإجمالي	**441.3**	**349.8**	**-20.7**

7- الأصول الثابتة :

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2021 بعد خصم المخصصات 9.5 مليون دولار مقابل 10.0 مليون دولار في نهاية عام 2020.

ثانياً : الخصوم

1-ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي :

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي 6,304.0 مليون دولار في نهاية عام 2021 ، مقابل 2,648.9 مليون دولار في نهاية عام 2020، أي بإرتفاع قدره 3,655.1

مليون دولار أي بنسبة 138.0%، نتيجة لإرتفاع ودائع المصرف المركزي، وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هى موضحة بالجدول التالي :

"مليون دولار"

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	**2,285.4**	**5,817.9**	**154.6**
- حسابات جارية	253.7	237.2	-6.5
- ودائع لأجل	2,031.7	5,580.8	174.7
أرصدة للمصارف الأخرى	**363.5**	**486.0**	**33.7**
- حسابات جارية	358.9	483.0	34.6
- ودائع لأجل	4.6	3.0	-34.8
الإجمالي	**2,648.9**	**6,304.0**	**138.0**

2- ودائع العملاء :

إنخفض رصيد هذا البند بمقدار 2,334.8 مليون دولار، وبنسبة 24.1% ليصل رصيده إلى 7,333.7 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 9,668.5 مليون دولار في نهاية عام 2020، حيث تركز هذا الإنخفاض في بند ودائع تحت الطلب. والجدول التالي يوضح ذلك :

"مليون دولار"

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	7,852.7	5,639.0	-28.2
ودائع لأجل	1,705.4	1,585.6	-7.0
ودائع مجمدة	109.4	108.5	-0.8
الحسابات الجارية غير المتحركة	1.1	0.6	-45.5
الإجمالي	**9,668.5**	**7,333.7**	**-24.1**

3- التأمينات النقدية :

إنخفض رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 4.8 مليون دولار ليصل إلى 490.3 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 495.1 مليون دولار في نهاية عام 2020. والجدول التالي يوضح ذلك :

"مليون دولار"

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
تأمينات مقابل تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	225.7	221.4	1.9-
تأمينات مقابل تسهيلات إئتمانية مباشرة	269.4	268.9	0.2-
الإجمالي	**495.1**	**490.3**	**1.0-**

4- أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى :

بلغ رصيد هذا البند 119.2 مليون دولار في نهاية عام 2021 مقابل 229.5 مليون دولار في نهاية عام 2020، مسجلاً بذلك إنخفاضاً وقدره 110.3 مليون دولار وما نسبته 48.1% .

"مليون دولار"

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
مصاريف وفوائد مستحقة	13.8	14.2	2.9
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	215.7	105.0	-51.3
الإجمالي	**229.5**	**119.2**	**-48.1**

5- مخصصات أخرى :

بلغ رصيد المخصصات الأخرى 257.3 مليون دولارفي نهاية عام 2021 مقابل 244.4 مليون دولار في نهاية عام 2020 .

6- حقوق المساهمين وأرباح العام :

- **رأس المال المكتتب فيه والمدفوع** : حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار أمريكي ، مقسم إلى (30,000,000) سهماً إسمياً ، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي .
- **الإحتياطيات** : سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 524.6 مليون دولار ، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الإحتياطي العام نحو 282.7 مليون دولار و 661.7 مليون دولار على التوالي في نهاية عام 2021 .
- حقق المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2021 أرباحاً وقدرها 28.5 مليون مقابل 47.5 مليون دولار خلال عام 2020.

الإلتزامات العرضية والإرتباطات الرأسمالية

بلغ رصيد هذا البند 3,094.5 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 2,675.2 مليون دولار في نهاية عام 2020.

جدول رقم (55): المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي

" مليون دولار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول :				
نقدية وأرصدة لدى المصارف	12,992.1	15,333.3	2,341.2	18.0
محافظ إستثمارية	263.7	134.2	-129.5	-49.1
تسهيلات وقروض (بالصافي)	1,297.7	523.9	-773.8	-59.6
إستثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	554.0	502.1	-51.9	-9.4
إستثمارات محتفظ بها للإستحقاق	23.1	23.6	0.5	2.2
إستثمارات عقارية	27.6	27.6	0.0	0.0
إستثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	2,172.4	2,099.0	-73.4	-3.4
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)	280.4	190.6	-89.8	-32.0
أصول ثابتة (بالصافي)	10.0	9.5	-0.5	-5.0
مجموع الأصول	**17,621.0**	**18,843.8**	**1,222.8**	**6.9**
الإلتزامات				
ودائع المصارف	2,648.9	6,303.9	3,655.0	138.0
ودائع الزبائن	9,668.5	7,333.7	-2,334.8	-24.1
قروض محافظ إستثمارية مدارة من قبل الغير	23.5	-	-	-
التأمينات النقدية	495.1	490.3	-4.8	-1.0
أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى	229.6	119.2	-110.4	-48.1
مخصصات أخرى	244.4	257.3	12.9	5.3
مجموع الإلتزامات	**13,310.0**	**14,504.4**	**1,194.4**	**9.0**
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3,000.0	3,000.0	-	-
الإحتياطي القانوني	524.6	524.6	-	-
إحتياطي الطوارئ	282.7	282.7	-	-
الإحتياطي العام	661.7	661.7	-	-
أرباح مرحلة	-254.4	-254.4	-	-
أرباح محتجزة	48.9	96.4	47.5	97.1
مجموع حقوق المساهمين	**4,263.5**	**4,311.0**	**47.5**	**1.1**
أرباح العام	47.5	28.5	-19.0	-40.0
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	**4,311.0**	**4,339.5**	**28.5**	**0.7**
مجموع الخصوم	**17,621.0**	**18,843.9**	**1,222.9**	**6.9**
إلتزامات عرضية وإرتباطات	2,675.2	3,094.5	419.3	15.7

* المصدر : المصرف الليبي الخارجي

الصندوق الليبي للإستثمار الداخلي والتنمية:

تأسس الصندوق الليبي للإستثمار الداخلي عام 2009، برأس مال قدره 20.0 مليار دينار ليبي، وتتلخص أهم أعمال الصندوق في الآتي:

- الاستثمار في مجالات التعليم والصحة وقطاعات البناء والتشييد.
- تنفيذ مشروعات البنية التحتية.
- الاستثمار في قطاع السياحة.
- الاستثمار في قطاعات الزراعة والصيد البحري.
- الاستثمار في قطاع النفط والغاز.
- الاستثمار في قطاع النقل والموصلات.

وقد أظهرت الميزانية العمومية للصندوق الليبي للإستثمار الداخلي والتنمية، أن مجموع الأصول خلال عام 2021، قد بلغت نحو 12079.5 مليون دينار ليبي. شكلت منها الأرصدة لدى المصارف ما نسبته 80.4% وبقيمة 9716.8 مليون دينار ليبي، كما شكلت الاستثمارات ما نسبته 18.2% من إجمالي الأصول لتصل إلى نحو 2192.5 مليون دينار ليبي، لتشكل باقي الأصول النسبة المتبقية بنسبة 1.4%.

فيما بغ رأس مال الصندوق نحو 12000.0 مليون دينار ليبي، ليشكل ما نسبته 99.3% من إجمالي الخصوم، وبلغ الاحتياطي القانوني نحو 26.9 مليون دينار مشكلاً بذلك ما نسبته 0.2% من إجمالي الخصوم، كما بلغ رصيد الدائنون نحو 6.6 مليون دينار ليبي، ليشكل نسبة 0.1% من اجمالي الخصوم. وشكلت باقي الخصوم النسبة الباقية بنسبة 0.4%.

هذا وقد بلغت ايرادات الصندوق (بدون الأرباح المرحلة) خلال العام موضوع التقرير نحو 0.9 مليون دينار ليبي، في حين بلغت المصروفات نحو 7.3 مليون دينار ليبي، مظهراً بذلك عجزاً ما مقداره 6.4 مليون دينار ليبي.

جدول رقم (56): أصول وخصوم الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية خلال عام 2021

بالمليون دينار

جانب الخصوم	القيمة
رأس المال	12000.0
الاحتياطي القانوني	26.9
الدائنون	6.6
ضمانات لدى الغير	0.2
أتعاب مهنية	0.7
مصاريف مستحقة	0.4
مخصص إجازات العاملين	0.8
أرباح* / خسائر	43.9
اجمالي الخصوم	**12079.5**
جانب الأصول	**القيمة**
الأرصدة بالمصارف	9716.8
رصيد الخزينة	0.01
مدينون متنوعون	58.3
الاستثمارات	2192.5
الأصول الثابتة – بالصافي	1.1
الأصول غير الملموسة	5.0
مصاريف مدفوعة مقدما	0.3
حسابات تحت التسوية	97.5
ضمانات لدى الغير	0.001
أصول تحت التكوين	4.2
دراسات وأبحاث المشاريع	3.8
إجمالي الأصول	**12079.5**

*أرباح مرحلة

إنتهى التقرير ،،،